وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة

الميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

الفرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر أكاديمي بعنوان

واقع الصيرفة الاسلامية في الجزائر في ظل النظام 20-02

من إعداد الطالبة:

- بزيو سعاد

تحت إشراف الأستاذ (ة):

د. لعجال العمرية

أمام لجنة المناقشة:

أ.د. يحياوي عمر	رئيسا
أ.د. لعجال العمرية	مشرفا ومقررا
أ.د. قلقول عبد الرزاق	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

بسم الله الرحمن الرحيم

تشكرات

الحمد الله الذي يسر لنا إتمام هذه الدراسة، فلك الحمد ربنا كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك .

واقتداء بنبينا محمد صلى الله عليه وسلم في قوله:" من لم يشكر الناس لم يشكر الله " وتقديرا لأصحاب الفضل علي أن أتقدم بالشكر الجزيل للأستاذة القديرة الدكتور" لعجال العمرية " التي لم تتردد في قبولها الإشراف على هذه الرسالة وكذا المتابعة المستمرة من خلال تقديمها جملة من النصائح والتوجيهات القيمة، فلم تدخر وقتا ولا جهدا فالله نسأل أن يجعل ذلك في ميزان حسناتها. والشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة فلهم كل التقدير والعرفان والاحترام كما لا ننسى كل الطاقم الإداري والبيداغوجي لقسم العلوم الاقتصادية وعلى رأسهم الأستاذ الدكتور سراي الصالح رئيس القسم، والذي كان له الفضل بعد الله عز وجل في تمكيننا كطلبة من مواصلة الدراسة في طور الماستر .و الشكر موصول لكل من ساعدنا في انجاز هذا العمل المتواضع.

إهـــــــداء

أهدي هذا العمل المتواضع :إلى من أوصى الله جل جلاله ببرهما ،فقال فيهما :"وَقَضَى رَبُّكَ أَلاّ تَعْبُدُواْ إِلاَّ إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا فَلاَ تَقُل لَّهُمَ ا أُفٍّ وَلاَ تَنْهَرْهُمَا وَقُل لَّهُمَا قَوْلاً كَرِيماً * وَاخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُل رَّبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِى صَغِيراً." أمي و أبي حفظهما الله وأطال في عمرهما .

إلى كل العائلة الكبيرة إخوتي و أخواتي . إلى ابنائي جعلهم الله خير خلف لخير سلف . إلى سندي في هذه الحياة زوجي حفظه الله ورعاه

سعاد

المقدمة

مقدمة

تسعى الجزائر إلى دمج الصيرفة الإسلامية ضمن مسار إصلاحاتها الاقتصادية والمالية، في إطار سعيها للحد من هيمنة السوق الموازية وتعزيز استخدام الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، بما يتماشى مع خصوصيات المجتمع الجزائري وقيمه. كما تهدف إلى الاستفادة من ما تتيحه الصيرفة الإسلامية من منتجات وخدمات تمويلية متنوعة، قادرة على دعم مختلف القطاعات الاقتصادية.

وقد شهد سوق المنتجات المصرفية الإسلامية تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعًا بتزايد الطلب من قبل الأفراد والمؤسسات على هذا النوع من الخدمات، لاسيما بعد أن وضع بنك الجزائر سنة 2020 الإطار التنظيمي المنظم لهذا النشاط، من خلال **النظام 20-02** المحدد للعمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية، و**التعليمة 20-03** التي عرّفت بالمنتجات وآليات تنفيذها وخصائصها التقنية.

كما جاء **القانون النقدي والبنكي الجديد** الصادر في جوان 2023 ليعزز هذا التوجه، من خلال السماح بإنشاء بنوك إسلامية متخصصة، وفتح المجال أمام شراكات وطنية ودولية لإنشاء مؤسسات مصرفية ومالية إسلامية جديدة، مما يشكل دفعة قوية لتطوير هذا القطاع الواعد.

ورغم المؤشرات الإيجابية الأولية، إلا أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا تزال تواجه عدة تحديات ومعوقات، من أبرزها عدم اكتمال البيئة التشريعية والتنظيمية الملائمة، وارتفاع مستويات المخاطر الشرعية المرتبطة بمدى الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية، وهو ما قد يُفضي إلى تراجع ثقة المتعاملين ويؤثر سلبًا على سمعة هذه المؤسسات المالية.

أولاً: إشكالية البحث

تقوم البنوك الإسلامية باستقبال الودائع دون تقديم فوائد، التزامًا بمبادئ الشريعة الإسلامية. وفي هذا السياق، سمحت السلطات الجزائرية بإنشاء فروع للصيرفة الإسلامية مثل بنك البركة وبنك السلام، وذلك وفق تراخيص صادرة عن بنك الجزائر. وقد جاء النظام 20-02 الصادر بتاريخ 15 مارس 2020 ليشكل إطارًا قانونيًا ينظم العمليات البنكية المتعلقة

بالصيرفة الإسلامية، ويوضح قواعد ممارستها من قبل البنوك والمؤسسات المالية، ضمن نوافذ مستقلة ماليًا عن بقية هياكل البنك التقليدية.

ويشمل هذا الإطار مجموعة من المنتجات المصرفية الإسلامية، كالمضاربة، المشاركة، المرابحة، الإجارة، السلم، والاستصناع. وبناءً على ما سبق، تهدف هذه الدراسة إلى الإحاطة بمختلف الجوانب القانونية والعملية للصيرفة الإسلامية في الجزائر من خلال الإجابة على الإشكالية المركزية التالية:

ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل تطبيق أحكام النظام 20-02؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية، منها:

- كيف عالج النظام 20-02 موضوع الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟
- ما هي أهم المؤشرات والمتطلبات لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟
- ما أبرز المعوقات التي تواجه تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟

ثانياً: فرضيات البحث

لأجل محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة والأسئلة المتفرعة عنها، تم اقتراح الفرضيات التالية:

- **الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا تزال في مرحلة التأسيس**، وتشهد تطورًا بطيئًا رغم صدور النظام 20-02 المؤطر لها.
- **النظام 20-02 يمثل خطوة تشريعية هامة** نحو تنظيم الصيرفة الإسلامية، غير أنه يظل بحاجة إلى تفعيل أكثر فعالية على المستوى العملي والتطبيقي داخل البنوك.
- **تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر يتطلب توافر بيئة قانونية، مالية، وبشرية ملائمة**، إلى جانب توعية الزبائن ومرافقة البنوك تقنيًا.
- **الصيرفة الإسلامية تواجه عدة معوقات**، من بينها غياب الإطار التنظيمي المتكامل، نقص الكفاءات المتخصصة، وضعف التنسيق بين الأطراف الرقابية والمالية.

أولا: اشكالية البحث

يتلقى البنك الإسلامي الودائع المصرفية دون الالتزام أو التعهد بإعطاء فوائد للمودعين، حيث أن الجزائر سمحت بإنشاء فروع للبنوك الإسلامية بالجزائر كبنك البركة وبنك السلام، وذلك تحت ترخيص من البنك المركزي ويأتي تشريع جديد وهو نظام 20-02 الصادر في 15 مارس 2020 والذي يحدد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية في إطار شباك الصيرفة الإسلامية المستقل ماليا عن الهياكل الأخرى للبنك، وتمارس العمليات المصرفية المتمثلة في المنتجات التالية: المرابحة المضاربة المشاركة الإجارة، السلم الاستصناع .... من خلال ما سبق، نهدف إلى الإلمام والإحاطة أكثر بمختلف الجوانب التي تمس الموضوع من خلال الإجابة على الإشكال التالي:

- ما هو واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر في ظل النظام 20-02 ؟

يندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف عالج النظام 20-02 الصيرفة الإسلامية في الجزائر ؟
- ماهي مؤشرات و متطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر ؟
- ماهي معوقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر ؟

ثانيا: فرضيات البحث

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية للدراسة والتساؤلات سابقة الذكر قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- عرفت الصيرفة الاسلامية في الجزائر تأخرا في ظهورها حتى العام 2020.
- جاء القانون 20-02 كمنظم ومؤطر لنظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- تتطلب الصيرفة الاسلامية في الجزائر كثيرا من الشروط الواجب توفرها.
- للصيرفة الاسلامية في الجزائر معيقات وجب الحد منها.

ثالثا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في إظهار تعريف و خصائص الصيرفة الإسلامية و الصيغ التي جاءت بها وإظهار تعريف و خصائص الصيرفة الإسلامية في الجزائر و كذا تحليل للنظام 20-02 المحدد لمنتجات الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

رابعا: أهداف البحث

- اكتساب معارف جديدة تفيدنا وتفيد المطلع على بحثنا.
- إبراز مدى أهمية النظام 20-02 المحدد لنشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

خامسا: أسباب اختيار البحث

من الأسباب التي أدت إلى اختيارنا لهذا الموضوع هي:

أسباب ذاتية: تتمثل في الميول الشخصي للأبحاث الرامية لتطبيق تعاليم الدين الإسلامي الخنيف وبحكم مجال تخصصنا اقتصاد نقدي وبنكي.

أسباب موضوعية: وهي تزايد انتشار البنوك الإسلامية وقيامها في وسط ربوي وهو ما استوجب على الباحثين دراستها والتوصل للنتائج التي تقيمها في عملها وكذا التعرف بمثل هذا النوع من المواضيع.

سادسا: منهجية البحث

اعتمدت هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك لملاءمته لطبيعة الموضوع القائم على تتبع تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر وتحليل أبعادها التنظيمية والتشريعية. فقد تم استخدام هذا المنهج لوصف الواقع الحالي للصيرفة الإسلامية وتفسير الظواهر المرتبطة بها من خلال تحليل النصوص القانونية ذات الصلة، وعلى رأسها النظام 20-02 والتعليمة 20-03. كما تم دعم التحليل بالبيانات والإحصائيات الرسمية الصادرة عن بنك الجزائر وتقارير البنوك الناشطة في المجال، مما أتاح بناء رؤية شاملة حول الإطار القانوني، والواقع التطبيقي، والتحديات التي تواجه هذا القطاع في الجزائر.

سابعا: خطة البحث

قمنا بتقسيم هذا البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: يتضمن مدخلا عاما للصيرفة الإسلامية، وينقسم إلى ثلاثة مباحث: عرضنا في المبحث الأول صورة واضحة وشاملة للصيرفة الإسلامية وذكر أهم خصائصها بالإضافة إلى أهم متطلبات تحقيقها. كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى الصيغ التي تستخدمها الصيرفة الإسلامية وفي المبحث الثالث إلى مجموعة من تجارب بعض الدول العربية والاسلامية مع الصيرفة الاسلامية.

الفصل الثاني : يتضمن مدخل للصيرفة الإسلامية في الجزائر ، به ثلاثة مباحث الأول تضمن كلا من بنك البركة وبنك السلام الجزائري بصفة عامة من نشأتهما وتعريفهما و في المبحث الثاني إلى الصيغ

التي جاء بها النظام 20-02 و تقييمه أما المبحث الثالث فتكلمنا فيه عن مؤشرات، متطلبات و العوائق التي تقف أمام الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

ثامنا: صعوبات البحث

واجهتنا بعض الصعوبات أثناء إنجازنا لهذا البحث والمتمثلة في:

- ✓ قلة المراجع والمعلومات خاصة حول بنك السلام.
- ✓ ضيق مدة الوقت الممنوحة للطالب خصوصا مع ارتباطاتنا المهنية.
- ✓ قلة الدراسات السابقة خاصة حول النظام 20-02.

تاسعا: الدراسات السابقة

بعد تطرقنا لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع الصيرفة الاسلامية تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقه به.

أ- الرسائل الجامعية باللغة العربية

أولا: دراسة فاطمة الزهراء فنازي

بعنوان " **واقع الصناعة المالية الإسلامية في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية دراسة تحليلية لمجموعة تجاذب دولية** " - أطروحة دكتوراه - تخصص اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي السنة الدراسية 2022/2021.

هدفت الدراسة لمحاولة تقييم وتحليل مختلف التطورات التي مرت بها الصناعة المالية الإسلامية من حيث مؤسساتها ومنتجاتها وأصولها وانتشارها الجغرافي وكيفيه تفاعلها مع التطورات التنظيمية والتكنولوجيا التي تطردها المستجدات العالمية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية 2008، وهذا من خلال عرض شامل لواقع الصناعة المالية الإسلامية على الصعيد العالمي، ومن ثم دراسة أربعة تجارب لدول مختلفة هي: بريطانيا، ماليزيا، السودان والجزائر متباينة تتطور في هذا المجال قصد معرفة أسباب وعوامل هذا التباين من جهة وتسليط الضوء على سيرورة تبني وتطوير الصناعة فيها من جهة أخرى.

خلصت الدراسة إلى عده نتائج تشير إلى أن الصناعة المالية الإسلامية أصبحت مهمة بشكل منهجي في العديد من الدول وأكبر من أن يتجاهلها على غرار دول مجلس التعاون الخليجي، إيران و ماليزيا كما أنها استطاعت أن تصل إلى أسواق عالمية مهمة مثل بريطانيا و لوكسمبورج لكن في الوقت نفسه لا يمكن لهذه الصناعة في وضعها الحالي أن تكون بديلا للصناعة المالية التقليدية حيث ما زالت تحتاج إلى الكثير من البحث والتطور والتكامل والدعم القانوني والتنظيم الرسمي من طرف الحكومات والبنوك المركزية.

ثانيا: دراسة تيقان عبد اللطيف

بعنوان " **تحول الصيرفة الإسلامية نحو الصيرفة الشاملة في ظل التحرير المصرفي دراسة مجموعة من البنوك الإسلامية** " – أطروحة دكتوراه – تخصص نقود وتمويل جامعة محمد خيضر بسكرة السنة الدراسية 2017/2016.

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها إبراز جوانب الضعف في الصناعة المصرفية الإسلامية و التطرق إلى جملة التحديات التي تواجه البنوك الإسلامية رغم التطور الكبير الذي شهدته الصيرفة الإسلامية.

خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن البنوك الإسلامية تواجه جملة من التحديات على المستوى الداخلي وتتمثل أساسا في تحديات الجوانب التشغيلية والتنظيمية وكذا تطوير المنتجات وجملة من التحديات المتعلقة بالمحيط الخارجي منها خضوع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية لمعايير وضوابط لا تراعي اختلاف طبيعة وخصوصيات هذه المؤسسات.

ثالثا: دراسة ساسية جدي

بعنوان " **دور الهندسة المالية في تطوير الصناعة المالية الإسلامية دراسة حالة ماليزيا والسودان** " – رسالة ماجستير– تخصص أسواق مالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، السنة الدراسية 2015/2014.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح أهمية ودور الهندسة المالية الإسلامية في تطوير منتجات جديدة وذلك من خلال الاستفادة من تجارب الأسواق التقليدية وبيان مدى قدرة الصناعة المالية الإسلامية على مواجهة الأزمات المالية مقارنة بنايلتها التقليدية إضافة إلى التعرف على أهم المخاطر المحيطة بالصناعة المالية الإسلامية.

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الصناعة المالية الإسلامية في الوقت الحالي أصبحت عنصرا قابل للتطور وراسخا يتنافس مع النظام الرأسمالي فالتقدم الذي أحرزته الصناعة المالية الإسلامية في ماليزيا فتح المجال أمام اندماجها في السوق المالية كما تعد كل من ماليزيا والسودان قائدتين في مجال الهندسة المالية الإسلامية من هذا إلى ان كلا منهما تعاني من معيقات حدت من انتشار هذه الصناعة.

ج– علاقة الدراسات السابقة بالموضوع

بعد اطلاعنا على مجموعة من الدراسات السابقة و محاولة منا لمعرفة علاقتها بموضوعنا يمكن تلخيصها في:

- أصبحت الصناعة المالية الإسلامية مهمة في العديد من الدول.

- استطاعت الصناعة المالية الإسلامية أن تصل إلى أسواق عالمية مهمة مثل بريطانيا و لوكسمبورج.
- ما زالت الصناعة المالية الإسلامية تحتاج إلى الكثير من البحث والتطور والتكامل والدعم القانوني والتنظيم الرسمي من طرف الحكومات والبنوك المركزية.
- تواجه البنوك الإسلامية جملة من التحديات على المستوى الداخلي وتتمثل أساسا في تحديات الجوانب التشغيلية والتنظيمية.
- يتوقع نمو نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر بناء على النظام 20-02 في السنوات القليلة القادمة، لكن هذا يتطلب إصدار وتعديل بعض القوانين التي تنظم وتحكم عمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

الفصل الأول:

الإطار النظري للصيرفة الإسلامية

تمهيد

شهدت البنوك الاسلامية انتشارا واسعا في العالم الاسلامي و الغربي، و تعد أحد أهم مكونات الجهاز المصرفي التي تقدم خدمات مصرفية وفق أحكام الشريعة الاسلامية، و تعتبر البنوك الاسلامية حدثا متميزا و جديدا على العالم بصفة عامة، حيث مرت بعدة مراحل خلال نشأتها و تعمل البنوك الاسلامية من أجل تحقيق عدة أهداف.

من خلال هذا الفصل سنقوم بالتطرق إلى ماهية الصيرفة الاسلامية من خلال التحدث على تعريف، خصائص و متطلبات الصيرفة الاسلامية في المبحث الأول و صيغ التمويل في الصيرفة الاسلامية في المبحث الثاني كما لا يفوتنا إلا أن نعرج على مجموعة من الدراسات السابقة في المبحث الثالث.

المبحث الأول: ماهية الصيرفة الاسلامية

النظام المصرفي الإسلامي هو آلية لتطبيق العمل المصرفي على أسس تتلاءم مع مبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء، أخذا أو عطاءا وبطريقة لا يتم التعامل فيها بنظام الفائدة. و إذا كان النظام المصرفي التقليدي يعتمد على نظام القرض بفائدة و بالتالي فإن العلاقة التي تربط البنك بمودعيه وعملائه هي علاقة دائن و مدين، فإننا نجد بالمقابل أن النظام المصرفي الإسلامي يعتمد على نظام المشاركة في الربح و الخسارة و بالتالي فإن علاقة البنك بمودعيه هي علاقة شريك بشريكه.

المطلب الأول: تعريف الصيرفة الاسلامية

عرف الكفراوي[1] المصارف الاسلامية بأنها " مؤسسة مالية تقوم بالمعاملات المصرفية و غيرها في ضوء أحكام الشريعة الاسلامية بهدف المحافظة على القيم و الأخلاق الاسلامية و تحقيق أقصى عائد اقتصادي و اجتماعي لتحقيق الحياة الطيبة الكريمة للأمة الاسلامية[2] ".

عرفت أيضا بأنها " البنوك و المؤسسات المالية التي ينص قانون إنشائها و نظامها الأساسي صراحة على الالتزام بمبادئ ال شريعة الاسلامية، وعلى عدم التعامل بالفائدة أخذا و عطاء[3]".

كما تم تعريفها "البنك الاسلامي يساهم في القيام بتطبيق نظام بنكي جديد يختلف عن غيره من النظم البنكية القائمة في أنه يلتزم بالضوابط التي وردت في الشريعة في مجال المال و المعاملات، و أنه يضع في اعتباره تجسيد المبادئ الاسلامية في الواقع العلمي[4]".

عرفت أيضا بأنها " مؤسسة مالية نقدية تقوم بالأعمال و الخدمات المالية و المصرفية و جذب الموارد النقدية و توظيفها توظيفا فعالا يكفل نموها و تحقيق أقصى عائد منها و بما يحقق التمية الاقتصادية و الاجتماعية في إطار أحكام الشريعة الاسلامية السمحة [5]".

عرفت أيضا على أنها " مؤسسات مالية تقدم الخدمات المصرفية بكافة أنواعها، الأساس غير الربوي وفق أحكام الشريعة الاسلامية".

---

1 عوف محمود الكفراوي، أستاذ الاقتصاد الاسلامي، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

[2] رانية زيدان شحادة العلاونة، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ط 1، عماد الدين للنشر و التوزيع، عمان–الأردن، 2016، ص 73.

[3] فليح حسن خلف، النقود و البنوك، ط 1، عالم الكتاب الحديث، إربد–الأردن، 2006، ص 384.

[4] شهاب أحمد سعيد العزعزي، إدارة البنوك الإسلامية، ط 1، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان–الأردن، 2012، ص 11.

[5] إياد عبد الفتوح النسور ، البنوك الإسلامية أحكامها و مبادئها و تطبيقاتها المصرفية ، ط 1، دار للنشر المسيرة و التوزيع، عمان–الأردن، 2008، ص 110.

كما عرفت الصيرفة الاسلامية بأنها " خدمات مالية تقدمها المؤسسات المالية الاسلامية بناء على قواعد و متطلبات الشريعة".

كما عرفت الصيرفة الاسلامية بأنها " خدمات مالية تقدمها المؤسسات المالية الاسلامية بناء على قواعد و متطلبات الشريعة، و هي مصممة لتلبية حاجيات عملاء المسلمين في الأعمال و التجارة ".

مما سبق يمكن القول أن " المصارف الاسلامية هي مصارف تلتزم بأحكام الشريعة الاسلامية في قيامها بوظائفها و أن الالتزام العقائدي يجعلها تختلف عن سائر المصارف في قواعد العمل و أهدافه و آلياته ".

المطلب الثاني : خصائص و أهداف الصيرفة الاسلامية

تتميز البنوك الاسلامية بعدة خصائص و تعمل على تحقيق جملة من الأهداف يمكن تلخيصها في:

أولا: خصائص الصيرفة الإسلامية

يمكن تلخيص أهم خصائص الصيرفة الاسلامية فيما يلي[1] :

- الابتعاد عن التعامل بالفائدة : يعتبر التعامل بالفائدة أخذا و عطاء الميزة الأساسية التي يقوم عليها عمل المصارف التقليدية، حيث أنها تعطي أصحاب الودائع فوائد مقابل إيداعهم و تأخذ عوائد على الأموال التي تقرضها للمستثمرين محققة بذلك أرباحا في حين أن المصارف الاسلامية تسهر على الا تعاد عن التعامل بالفائدة ذلك لأنها تعتبر من قبيل الربا الذي أجمع العلماء على تحريمه ونظرا لما له من آثار اقتصادية و اجتماعية وخيمة.
- يقوم على أساس استثماري : فهو يقوم على الاستثمار بديلا عن الفائدة الربوية التي يقوم عليها البنك التقليدي، مختارا لذلك أفضل مجالات الاستثمار و أرشدها، و هذا يعني أن خاصيتها الأولى هي عدم استخدام الفائدة في كل أعمالها و لا يكفيها ذلك إنما عليها بالالتزام بقاعدة الحلال و الحرام.
- استخدام أموال المصرف و الودائع الاستثمارية في تمويل مشاريع استثمارية وفق صيغ استثمار مشروعة، و تكون بديلا عن التمويل الربوي و يجب التأكيد هنا على ضرورة أن تكون جميع مراحل العملية الانتاجية مقبولة شرعا و واقعة في دائرة الحلال.
- تجميع المدخرات و توجيهها لتمويل مشاريع ذات جدوى اقتصادية و اجتماعية تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

---

1 بوحسون عبد الرحمان، واقع الصيرفة الإسلامية في ظل التمويل التقليدي للبنوك الصناعة المالة الإسلامية في الجزائر نموذجا، مجلة حوليات، جامعة الجزائر 1، المجلد35، العدد04، جامعة أحمد زبانة، الجزائر، 2021، ص 62.

- إعطاء كل الجهود للمشروعات النافعة (الاستثمار و المشاركة في أعمال يحلها الاسلام من أجل تنمية الزراعة و التجارة و الصناعة من أجل الصالح العام).
- تيسير و تنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الاسلامية.
- إحياء نظام الزكاة من خلال إقامة صندوق خاص لجمع الزكاة تتولى هي إدارته وإيصال هذه الأموال إلى مصارفها الشرعية.
- المساهمة في استقرار و ثبات القيمة الشرائية للنقود و المساهمة في الحد من ظاهرة التضخم و خاصة في ظل نظام مصرفي إسلامي يعمل في نظام اقتصادي إسلامي متكامل.
- البنوك الاسلامية تؤدي جميع الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية من تمويل و تسيير المبادلات و جذب للودائع و تحويل الأموال و صرف و تحصيل كل العمليات البنكية، التي لم يعد المجتمع قادرا على الاستغناء عنها.

ثانيا : أهداف الصيرفة الإسلامية

لدى الصيرفة الاسلامية أهداف تعمل على تحقيقها تتمثل في : الأهداف الاستثمارية، التنموية و الاجتماعية

أ- **الأهداف الاستثمارية:** تعمل المصارف الاسلامية على نشر وتوعيه التنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وترشيد سلوك الإنفاق للقاعدة العريضة من الشعوب بهدف تعبئة الموارد الاقتصادية الفائضة ورؤوس الاموال العاطلة، وتوظيفها في قاعده اقتصادية سليمة ومستقرة ومتوافقة مع الصيغة الإسلامية وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب مع التغيرات التي تطرأ في السوق المصرفية العالمية وتتحدد معالم الأهداف الاستثمارية للمصارف الإسلامية في[1] :

- تحقيق مستوى توظيفي مرتفع لعوامل الانتاج المتوفرة في المجتمع والقضاء على البطالة.
- ترويج المشروعات سواء لحساب الغير أو لحساب المصرف الاسلامي أو بالمشاركة مع أصحاب الخبرة والقدرة الفنية.
- توفير خدمات الاستشارات الاقتصادية والفنية المالية والإدارية المختلفة.
- تحسين الأداء الاقتصادي للمؤسسات المختلفة.
- تحقيق العدالة في التوزيع الناتج التشغيلي للاستثمار بما يسهم في عدالة توزيع الدخول بين أصحاب عوامل الانتاج المشاركة في العملية الانتاجية.

ب- **الأهداف التنموية :** يتعين على المصرفية الإسلامية ان تساهم مساهمة حقيقية في عملية التنمية الاقتصادية للمجتمعات الإسلامية التي تنشأ فيها ويؤكد الكتاب المسلمون على أن أهداف التنمية

1 حيدر يونس الموسوي، المصارف الإسلامية و أدائها المالي و آثارها في سوق الأوراق المالية، ط 1، دار البازوري للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص 29-30.

الإسلامية تتمثل في سعيها لتحقيق رفاهية اقتصادية واسعة الانتشار وعمالة كاملة ومعدل أمثل للنمو الاقتصادي ذلك أن الهدف التنموي للمصرفية الإسلامية يتطلب منها أن تكون أكثر من مجرد وسيط مالي.

رغم أهمية الوسطاء الماليين كالبنوك التجارية مثلا في عملية التنمية الاقتصادية لأنهم يجمعون الأموال من المدخرين ويوجهونها للمستثمرين إلا أن المصرف الاسلامي لا يتوقف دوره في التنمية الاقتصادية على الدور غير المباشر من خلال الوساطة المالية فقط وإنما يجب أن يتعداه إلى التصدي المباشر لقضايا التنمية أي أن المصرف الاسلامي هو مصرف استثمار تنموي وليس بنكا تجاريا لأنه لا يستهدف من استثماراته المباشرة تحقيق أرباح فقط وإنما تحقيقه تنمية المجتمع[1].

ج- الأهداف الاجتماعية : تسعى المصارف الإسلامية إلى الموازنة بين تحقيق الارباح الاقتصادية من جهة وتحقيق الأرباح الاجتماعية من جهة أخرى فضلا عن التوزيع العادي للدخل والثروة في المجتمع الاسلامي. إن المصرف الاسلامي وعن طريق صناديق الزكاة التي لديه يقوم برعاية أبناء المسلمين والعجزة وتوفير البيئة الملائمة لرعايتهم وإقامة المرافق الإسلامية العامة وتوفير سبل التعليم والتدريب للمسلمين وتقديم المنح الدراسية ويعمل المصرف الاسلامي على إحياء فريضة الزكاة وإنعاش روح التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة الإسلامية مستخدما في هذا المجال وسائل عده أهمها[2]:

- العمل على إنشاء دور العلم التي تقدم خدماتها مجانا للمسلمين.
- إنشاء المستشفيات والمعاهد العلمية والصحية.
- العمل على تنمية ثقة الأفراد والمجتمع بالنظام الاقتصادي الإسلامي بوصفه الطريقة الأمثل إلى رفاهية الأمة وصلاحها.
- زياده التكاليف والتكافل بين أفراد الأمة عن طريق الزكاة.

المطلب الثالث : متطلبات الصيرفة الاسلامية

إن تأسيس نوافذ اسلامية أو فتح وحدات أو أقسام متخصصة داخل البنوك التقليدية هي خطوة مأمولة للبنوك التقليدية للانفتاح على الصيرفة الإسلامية وبالتالي فان كل ما يطبق على المصارف الإسلامية فانه كذلك يصلح للتطبيق على الفروع والنوافذ الإسلامية المنبثقة عن البنوك التقليدية مع توفير المتطلبات القانونية والإدارية والتنظيمية والتزامها بالضوابط الشرعية.

1 نوري عبد الرسول الخاقاني، المصارف الإسلامية الأسس النظرية و إشكالية التطبيق، الطبعة العربية، دار البازوري للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2011، ص 178.

2 حيدر يونس الموسوي، مرجع سابق، ص32.

أولا: المتطلبات القانونية و المحاسبية :

يعد الأخذ بالمتطلبات القانونية والمحاسبية وتحقيق الاستقلال المالي للصيرفة الإسلامية وكذلك الفصل المحاسبي بما يتماشى والشريعة الإسلامية من المقتضيات الأساسية في تأسيس نوافذ و فروع ومصارف اسلامية والتي يتعين على الحكومات أن تسعى إلى تحقيقها للتحول الجزئي نحو العمل المصرفي الإسلامي عن طريق دراسة القوانين المنظمة للمصارف الاسلامية في الدول العربية والإسلامية وذلك من اجل الاستفادة من تجارب هذه البلدان في التحول نحو المصرفية الإسلامية خاصة تجربة السودان التي تحولت إلى العمل المصرفي الاسلامي والتجربة الماليزية[1].

1- تنظيم القوانين المصرفية:

يجب أن تكون أعمال البنوك الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محدده صادر عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة بحيث يتناول قانون خاص كلما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكامها، إنشائها والرقابة عليها إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي إلى كثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير محاسبة والمراجعة[2].

2- تحديث النظم المحاسبية

يقتضي تفعيل الصيرفة الإسلامية ضرورة تعديل النظام المحاسبي في مبادئه وأحكامه ليتماشى و الشريعة الإسلامية حيث تقوم محاسبة المصارف الإسلامية على أساس الفكر المحاسب الاسلامي من حيث الخصائص والمبادئ والأهداف وتختلف من حيث الأساليب تبعا لطبيعة نشاط المصرف.

اتفقت العديد من الدراسات التي تقدم بها باحثون في النظام المحاسبي الاسلامي امثال محمد جاسم الشرع على أن المحاسبة في المصارف الإسلامية في اطاره العام لا يخرج عما هو مطبق حاليا في البنوك التقليدية من حيث الإثبات والتسجيل واستخراج نتيجة النشاط باختلاف طبيعة نشاط المصارف الإسلامية من التقليدية والذي يتوجب تصميم نظام محاسبي يوضح الكيفية التي يتم بها احتساب المصروفات وتوزيع الأرباح[3].

ثانيا: المتطلبات التنظيمية :

يقصد بالمتطلبات التنظيمية تنظيم علاقة البنك بالمصارف والنوافذ الإسلامية وهذا يتطلب من البنك تعديل سياسته الرقابية و الاشرافية مع المصارف الإسلامية بأسلوب يختلف عن التقليدية وذلك

1 سليمان ناصر و عبد الحميد بوشرمة ، تجربة البنوك الإسلامية دراسة تقييمية عامة، ط 1، ألفا للوثائق، قسنطينة- الجزائر، 2022، ص 113.

2 نفس المرجع، ص 113

3 يونس صوالحي، الإطار القانوني للصيرفة الإسلامية المستوحاة من الشريعة الإسلامية، بحث مقدم لليوم البرلماني حول الصيرفة الإسلامية في الجزائر (واقع و آفاق) يوم 14-04-2011، ص8.

باستخدام أدوات تأخذ بالطبيعة المميزة للعمل المصرفي الإسلامي وتتمثل الجوانب الأساسية التي وتتمثل الجوانب الأساسية في تنظيم العلاقة الرقابية في الإطارين التاليين[1]:

أ- الإطار التنظيمي

تقوم العلاقة التنظيمية بين البنك والنوافذ الإسلامية في بدايتها على مرحله التأسيس وهو ما يتوجب عليه القيام برقابة سابقة وذلك من خلال:

- مراجعة النظام الأساسي للمصارف والنوافذ الإسلامية وما يحكمها من ضوابط شرعية.
- التأكد من كفاية رأس مال النوافذ الإسلامية حسب طبيعتها الاستثمارية والمخاطر المحتملة.
- التأكد من الكفاءة التشغيلية للنوافذ.

ب- الإطار الرقابي

في إطار النظام المزدوج يتعين على البنك مواءمة الأدوات الرقابية وطبيعة عمل النوافذ الإسلامية وذلك بفرض رقابة كمية ونوعية .

ثالثا: المتطلبات التشغيلية

يقصد بها التأهيل الشرعي للعاملين في الصيرفة الإسلامية حيث يساهم وعي العاملين بالمصارف الإسلامية ومعرفتهم الكاملة بأصول المعاملات المالية الإسلامية والتأثير الشرعي الصحيح لصيغ الاستثمار والخدمات المالية الإسلامية في إزالة الكثير من الثغرات ومعالجة الخلل الذي يصيب كثيرا من البنوك الإسلامية لذلك يجب تأهيل الإطارات علميا وعمليا للعمل بالمصارف الإسلامية من خلال[2]:

- التدريب الفني والشرعي للعاملين في الصيرفة الإسلامية.
- تأهيل متكامل للعاملين في الصيرفة الإسلامية.
- تأسيس معاهد ومراكز بحث متخصصة في الصيرفة الإسلامية.

1 سليمان ناصر و عبد الحميد بوشرمة، مرجع سابق ، ص 314

2 نفس المرجع، ص 315-317.

المبحث الثاني: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية

يعتمد نظام تمويل المصارف الإسلامية على **أسس مستقرة ومرنة** تستند إلى مبدأ **التعاون والحرية التعاقدية**، في ظل إطار من القيم والقواعد المستمدة من الشريعة الإسلامية، بما يضمن تحقيق المنفعة للطرفين دون أن يكون الربح لطرف على حساب الآخر. ويعد التمويل الإسلامي بديلاً حقيقيًا عن النظام التقليدي المعتمد أساسًا على سعر الفائدة، إذ يقدم **تقنيات تمويلية شرعية** تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

ويقوم هذا النظام على مجموعة من **الصيغ التمويلية** التي تختلف من حيث طبيعتها وآليات تنفيذها، ومن أبرز هذه الصيغ:

- **المرابحة**
- **المشاركة**
- **المضاربة**
- **الإجارة**
- **السَّلَم**
- **الاستصناع**

تُستخدم هذه الصيغ لتلبية مختلف حاجيات الأفراد والمؤسسات، وتساهم في دعم الاقتصاد الحقيقي من خلال تمويل أنشطة إنتاجية وتجارية وفق ضوابط شرعية دقيقة.

المطلب الأول: صيغ المضاربة، المشاركة و المرابحة

1- صيغة المضاربة

أ- **تعريفها :**

من صيغ التمويل التي تمارسها المصارف الإسلامية هي المضاربة وتوصف المضاربة بأنها عملية استثمارية تقوم على اتفاق بين طرفين هما رب المال والمضارب أو العامل أي الطرف المختص باستثمار المال يقوم فيه رب المال بالمساهمة برأس مال في مؤسسة أو نشاط يديره رب العمل بصفته مضاربة (أو مقدم العمل) ويتم توزيع الأرباح التي يتم تحقيقها وقت شروط عقد المضاربة، ويتحمل رب المال الخسارة وحده ما لم تكن تلك الخسائر بسبب سوء سلوك المضارب أو إهماله أو إخلاله بالشروط المتعاقد عليها[1].

1 برودي نعيمة و يوسفي كريمة، مصادر و استخدامات الأموال في المصارف الإسلامية، مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبية ، المجلد 05، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2020، ص 115.

ب- شروط التمويل بالمضاربة

- أن يكون رأس المال معلوم المقدار والجنس والصفة عند التعاقد.
- تسليم رأس المال إلى المضارب.
- أن يكون الربح مشتركا بين صاحب المال والمضارب.
- أن يقدم صاحب المال ما اتفق عليه من رأس مال المضاربة لتمكينه من العمل[1].

2- صيغة المشاركة

أ- تعريفها :

وهي شراكة بين المصرف والعميل يتم بموجبها تقاسم الأرباح على أسس متفق عليها سلفا لكن الخسائر أو تقسم بناء على نسب المشاركة في الملكية ويمكن لهذه الشراكة أن يديرها المصرف أو العميل أو كلاهما أو طرف ثالث .

ويتقاسم كل من المصرف والعميل بنسبة متساوية أو متباينة من أجل إنشاء مشروع جديد أو تبني مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما مالكا لرأس المال ومستحقا لنصيب من الأرباح وتقسم الخسارة أيضا على قدر حصة كل منهما في رأس المال[2].

ب-**شروط عقد المشاركة:** بالإضافة إلى أهلية المتعاقدين يجب:

- أن يكون رأس المال المشارك من النقود أو القروض عند أغلب الفقهاء والمعاصرين ويجب أن يكون معلوما وموجودا بالاتفاق.
- أن يكون توزيع الربح حسب حصص رأس المال ويرى الفقهاء المعاصرين حسب الاتفاق لأن العمل له حصة في الربح.
- يرى أحد الفقهاء المعاصرين جواز اشتراك أحد الشركاء بشيء محتوى على صيغة مالية كبراءة الاختراع أو علامة تجارية أو اسم تجاري.
- أن يكون نصيب كل شريك من الربح جزءا شائعا لا مبلغ مفقودا.
- أن تكون الخسارة حسب حصص رأس المال حسب اتفاق كل الفقهاء[3].

---

1 عبد الحمد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، ط 1، المعهد الإسلامي للبحوث و التدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة-السعودية، 2004، ص 160-161-162.

2 مدحت كاظم القريشي و ميسون عبد الغاني عبد الكريم، المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة العالمية، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد32، كلية المنصورة الجامعة، 2012، ص 48.

3 خبابة عبد الله و براهيمي السعيد، آليات التمويل الإسلامي بديل لطرق التمويل التقليدية، الملتقى الدولي حول أزمة النظام المالي و المصرفي الدولي و بديل البنوك الاسلامية جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة ، 06-07 أفريل 2009، ص 13

3- صيغة المرابحة

أ- تعريفها

لغة: من الربح وهو النماء والزيادة يقال: رابحته على السلعة مرابحة، أي أعطيته ربحا.

اصطلاحا: فهو بيع بالثمن الذي اشترى به مع زيادة شيء معلوم من الربح[1].

ب- شروط بيع المرابحة

- أن يكون الثمن الأول معلوما للمشتري الثاني في مجلس العقد حتى يقبل البيع أو يتركه فإذا افترقا وهو لا يعلم العقد بطل العقد لتقرر الفساد بجهالة الثمن.
- أن يكون الربح معلوما لأنه بعض الثمن والعلم بالثمن شرط صحة البيوع.
- أن يكون رأس المال من ذوات الأمثال لأن المرابحة بيع بمثل الثمن الأول وزيادة فيقتضي ذلك أن يكون الثمن الأول مما له مثل.
- أن يكون العقد الأول صحيحا فإذا كان فاسدا لم يجز بيع المرابحة لأن البيع الفاسد يفيد الملك إن أفاد بقيمه المبيع أو بمثله[2].

المطلب الثاني: صيغ السلم، الإجارة و الاستصناع

1-صيغة السلم

أ- تعريفها

لغة السلم معناه الاعطاء والترك والتسليف.

اصطلاحا فهو بيع موصوف في الذمة ببدل يعطى عاجلا وهو بيع مال بمال يقبض فيه الثمن عاجلا وتسلم فيه البضاعة آجلا فهو ثمن عاجل بثمن آجل[3].

ب- شروط بيع السلم

لكي ينعقد بيع السلام صحيحا يجب أن تتوفر فيه الشروط التالية:

- أن تكون السلعة من الاموال التي يمكن تعيينها بالوصف كالقمح أو التمر.
- أن تكون السلعة من النوع الذي يكون موجودا في العادة في الوقت الذي يتم تحديده للتسليم.

---

1 محمود عبد الكريم أحمد إرشيد، الشامل في معاملات المصارف الإسلامية ، ط1، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان – الأردن، 2001، ص 74.

2 جاسم بن سالم الشامسي، ضوابط المصارف الإسلامية و المعاملات فيها وفقا للقانون الاتحادي رقم 6 لسنة 1985 في شأن المصارف و المؤسسات المالية و الشركات الاستثمارية، ملتقى البحث العلمي، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، ص 27.

3 جمال العسالي و طه عبد الرحمان السويسي، البنوك الإسلامية: قراءة في المبادئ و الأسس و أساليب التمويل، مجلة الدفاتر الاقتصادية، المجلد 03، العدد 06، جامعة زيان عاشور، 2013، ص 264.

- أن يتم وصف المبيع بدقه في العقد من حيث النوع والصفة والمقدار ووقت ومكان التسليم.
- دفع الثمن في مجلس العقد.
- لا يشترك المبيع مع الثمن في علة نبوية فلا يجوز استلام التمر بالتمر مثلا.
- ويجوز السلم في كل شيء إذا توافرت جميع شروطه[1].

2- صيغة الإجارة

أ- تعريفها

لغة مشتقة من الأجر وهو العوض.

اصطلاحا هي بيع منفعة معلومة بعوض معلوم.

ب-شروط الإجارة

- توفر الشروط التي يجب أن تتوفر في العقد بشكل عام مثل الشروط التي يجب توفرها في الإيجاب والقبول وفي العاقدين وغيرها.
- أن يكون المؤجر مالكا للمنفع.
- أن تكون المنفعة معلومة علما نافيا للجهالة.
- أن يكون الثمن معلوما جنسا ونوعا وصفة.
- أن لا يتعلق بالمنفعة حق للغير.
- أن تكون مدة تأجير معلومة وتتناسب مع عمر الأصل[2].

3-الإستصناع

أ- تعريفها

لغة طلب الصنعة.

اصطلاحا هو عقد على مبيع في الذمة شرط فيه العمل على وجه مخصوص بثمن معلوم[3].

ب- شروط الإستصناع

1 محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، المصارف الإسلامية الأسس النظرية و التطبيقات العملية ، ط 2، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان-الأردن، 2008، ص 246.

2 محمود حسين الوادي و حسين محمد سمحان، مرجع سابق، ص 256-257

3 أحمد ابن محمد الإدريسي، العقود و الصيغ البديلة في البنوك الإسلامية، ط 2، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث و الدراسات ، فاس-المغرب، 2021، ص 77.

- أن تكون السلعة تنضبط بالوصف حتى لا يحصل خلاف بين الصانع والمستصنع عند تسليم السلعة.
- أن تكون السلعة مما تدخله الصناعة و إلا فهو إما بيع عادي أو سلم.
- أن تكون المواد التي تصنع منها السلعة من عند البائع (المصنع) وليس من عند المستصنع، أما إذا كانت المواد من عند المشتري فهذا ليس بيعا، و إنما إجارة أشخاص[1].

المطلب الثالث: صيغ المزارعة و المساقاة

1- المزارعة

أ- تعريفها

لغة هي المفاعلة في الزرع أو طرح الزراعة أو إلقاء بذرة على الأرض.

اصطلاحا تعني المعاملة على الارض ببعض ما يخرج منها ويكون البذر من مالكها وهي تعني الشركة في الزرع وهو عقد مشاركه إسلامي بين صاحب الارض والمزارع يتعهد بمقتضاه الزارع على العمل في الأرض ويحدد نصيب كل منهما من الناتج بنسبة شائعة.

ب- شروط المزارعة

- أهليه المتعاقدين للتعاقد (البلوغ العقل).
- تحديد مدة المزارعة بأن تكون كافيه لإتمام الزرع فيها ولا تكون ممتدة إلى زمن بعيد.
- تحديد النوع المراد زرعه.
- صلاحية الارض للزراعة، وتحديد مساحتها، على أن تكون غير مزروعة أصلا.
- تقديم مالك الأرض للبذور إلى جانب تقديمه للأرض حتى يكون رأس المال كله منه.
- اتفاق مالك الأرض على تسميدها عند الحاجة وإلا كانت استئجارا للأرض وليست مزارعة ويشترط أيضا لصحه عقد المزارعة أن يكون مصاحبا لعقد المساقاة وتابعا له في العقد.
- إن عقد المزارعة جائز وغير لازم أي يحق للطرفين فسخه حتى بعد إلقاء البذور، و إذا فسخه صاحب الأرض بعد إلقاء البذر يلزم أن يدفع أجرة المثل للعامل ويكون الزرع له و أن البذور منه[2].

2- المساقاة

أ- تعريفها

1 نايف ابن نهار، مقدمة في الصيرفة الإسلامية، ط 1، مؤسسة وعي للدراسات و الأبحاث، قطر، 2020، ص 141.

2 حكيم حمودة فليح ساعدي و ثورة صادق حمادي المفرجي و محمد حسن عبد الكريم الحلي، المصارف الإسلامية مفاهيم أساسية و حالات تطبيقية، ط 1، دار بغدادي للكتب للطباعة للنشر و التوزيع، بغداد-العراق، 2019، ص 189-190.

هي عقد يقوم على إصلاح و رعاية وسقاية وقطف ثمار الشجرة بجزء مما يخرج من ثمارها وهي عقد شراكة بين مالك الشجرة أو الزرع والعامل عليه وعلى هذا الأخير أن يقوم بخدمة الشجر أو الزرع مدة معلومة نظيره جزء شائع من الغلة.

ب- شروط المساقاة

- الإيجاب من صاحب الأشجار والقبول من العامل بكل ما دل عليها من قول وفعل.
- أن تجري المساقاة قبل نضج الثمر.
- أن تكون حصة كل منهما حصة مشاعة منه.
- أن تكون الأصول معلومة عند الطرفين وكذا الاعمال.
- أن ينتفع بثمنها مع بقاء أصولها.
- أنها عقد لازم لا يبطل ولا يفسخ إلا بالتراضي.
- أن تكون المدة محددة وفي ذلك اختلاف الفقهاء وفي ذلك اختلاف الفقهاء فيجوز أن تكون لسنوات عدة أما القلة فتقدر بمدة تسع لحصول الثمر[1].

المبحث الثالث: تجارب عربية وإسلامية في مجال التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي

عرف العمل المصرفي الإسلامي انتشارا واسعا في كل أنحاء العالم، من خلال تجارب عربية وإسلامية رائدة تعتبر نماذج يحتذى بها في هذا المجال، لذا سنتناول في هذا المبحث مجموعة من التجارب العربية والإسلامية التي اعتمدت مدخل التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي.

المطلب الأول: تجربة بنك المشرق الإماراتي

سنتناول ضمن هذا المطلب التعريف ببنك المشرق الإماراتي ومراحل تحوله إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال اختياره لمدخل النوافذ الإسلامية بالإضافة إلى المنتجات التي تقدمها هذه النوافذ.

1- لمحة عن بنك المشرق الإماراتي

هو مصرف مساهمة عامة، تم تأسيسه في جانفي 1967 يقع مقره في دبي الإمارات العربية المتحدة، مدرج في سوق دبي المالي منذ أفريل 2000 يعد واحدا من أبرز المؤسسات المالية الرائدة في دولة الإمارات العربية المتحدة وقائدا حقيقيا للقطاع المصرفي فيها كونه أول مصرف على الإطلاق يباشر عملياته في الدولة[2] .وبعد مدة من ممارسته للنشاط المصرفي التقليدي قررت إدارة المصرف التحول إلى العمل المصرفي الإسلامي، من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية كما تقدم خدمات ومنتجات متوافقة

1 صادق راشد حسين الشمري، أساسيات الصناعات المصرفية الإسلامية أنشطتها و التطلعات المستقبلية، دار البازوري العلمية، عمان-الأردن، 2008، ص 318-319.

2 الموقع الرسمي لبنك المشرق www.machreqbank.com //http تاريخ الاطلاع : 2025/05/04

مع أحكام الشرع الإسلامي تعمل بشكل مستقل عن المصرف الرئيسي وتخضع لرقابة هيئة شرعية وقد حازت هذه النافذة على عدة جوائز منها جائزة نافذة الخدمات المالية الإسلامية الأكثر ابتكارا في الإمارات العربية المتحدة في سنة[1] 2022.

2- مراحل تحول بنك المشرق الإماراتي إلى العمل المصرفي الإسلامي من خلال فتح نوافذ إسلامية

مر تحول بنك المشرق الإماراتي إلى العمل المصرفي الإسلامي، من خلال فتح نوافذ إسلامية بعدة مراحل يمكن إيجازها كالآتي[2]:

أولا.: المرحلة الأولى 2006:

قام البنك بإطلاق **شركة منفصلة** تحت اسم *"البدر للتمويل الإسلامي"*، برأسمال مدفوع قدره 500 مليون درهم إماراتي، وقد افتتحت هذه الشركة فرعها الأول في ديسمبر من نفس السنة. ركزت مهام الشركة على **تمويل الشركات والمشروعات، الصكوك، ومنتجات أسواق المال** وفق أحكام الشريعة الإسلامية، تحت إشراف هيئة رقابة شرعية داخل البنك. كما أطلقت نافذة مالية إسلامية خاصة بها داخل البنك تحت العلامة التجارية "البدر."

ثانيا: المرحلة الثانية 2009:

بعد نجاح الخدمات الإسلامية، والتي **استحوذت على 3٪ من السوق المالية الإسلامية** في الإمارات، أطلق البنك **صندوق بدر الإسلامي للدخل**، ليكون من أوائل الصناديق الإسلامية ذات الدخل الثابت في المنطقة. وقد ترشح هذا الصندوق لجائزة *"أفضل منتج إسلامي لسنة 2009 ."*وفي نفس السنة، تمت **إعادة هيكلة الهوية المؤسسية** لشركة "بدر للتمويل الإسلامي"، لتتحول رسميًا إلى **"المشرق الإسلامي"**، مما مكّنه من توسيع قاعدة عملائه.

ثالثا: المرحلة الثالثة 2010:

أعلن البنك رسميًا **تبنيه مدخل النوافذ الإسلامية**، حيث قام بإنشاء إدارات وأقسام إسلامية تعمل ضمن **58فرعًا تقليديًا**، تقدم منتجات مالية إسلامية في مجالات الأفراد، الشركات، الأسواق المالية، إدارة الخزينة، والخدمات الاستشارية مثل **هيكلة التمويل والصكوك**، مع الاستمرار في العمل تحت رقابة الهيئة الشرعية.

---

1 بزاز حليمة، دور النوافذ الإسلامية في تحسين أداء المصارف التقليدية _دراسة حالة مصرف المشرق خلال الفترة 2001-2012 ، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي أفلو، الجزائر، العدد06 ،2022 ، ص10.

2 التقرير السنوي لبنك المشرق الإماراتي ،2009 ص10.

3- منتجات النوافذ الإسلامية ببنك المشرق الإماراتي

يقدم بنك المشرق الإماراتي مجموعة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية من خلال "المشرق
الإسلامي" حيث اقتصرت خدماته في البداية على منتج " المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة و الإستصناع " ثم أخذ المصرف في كل رباعي أو سنة يقوم بإدراج منتجات أخرى ضمن مجموعة المنتجات الإسلامية ليضيف بعد ذلك منتجين جديدين هما الوكالة والصكوك ويعرف هذين المنتجين كما يلي[1]:

أولا: الوكالة (عقد الوكالة): هو تعويض أو رسم خدمة أو عقد يقوم فيه الشخص بتعيين شخص آخر
لتنفيذ مهمة معينة له أو بالنيابة عنه وعادة ما يتم ذلك لقاء أجر معين .

ثانيا: (الصكوك الإسلامية) :هي شهادات مالية شرعية متساوية القيمة، يتشارك ملاك الشهادة بالأرباح
ويتحملون الخسائر بالنسب المبينة في الشهادات المملوكة من قبلهم .

كما قام المشرق الإسلامي في بنك المشرق الإماراتي بإطلاق منتج المشرق الذهبي الإسلامي، والذي
يقوم على مبدأ تمكين العملاء من الحصول على منتجات وحلول مصرفية متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، وذلك من خلال مجموعة متكاملة من المنتجات مثل صناديق الدخل، ومجموعة من منتجات الدخل الثابت. وتمويل الأسهم، والسندات القابلة للتحويل، وخدمات الدخل الثابت وخدمات الوساطة بالإضافة إلى إدارة الثروات الخاصة بالمتعاملين .

المطلب الثاني: تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي

يعد البنك الأهلي التجاري أحد أهم المصارف التقليدية في المملكة العربية السعودية التي قررت تحويل
معاملاتها المصرفية التقليدية إلى معاملات تتوافق مع أحكام الشرع الحنيف، وذلك من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية.

1- نبذة عن البنك الأهلي السعودي

يعتبر البنك الأهلي السعودي امتدادا لبنكين عريقين (البنك الأهلي التجاري، ومجموعة سامبا المالية)،
و يعد البنك الأهلي التجاري من أعرق المصارف السعودية، وهو أول مصرف أنشئ بالسعودية،

[1] التقرير السنوي لبنك المشرق الإماراتي ،2009 ص18.

حيث بدأ نشاطه بموجب الأمر الملكي السامي في 20 من ربيع الثاني 1373هـ الموافق ل 26ديسمبر 1953م كشركة عامة نتاجا لدمج أكبر مصارف المعاملات بالمملكة .

وفي 1 أفريل 2021 أعلن البنك الأهلي التجاري عن نفاذ قرار دمج مجموعة سامبا المالية في البنك

الأهلي وبذلك تكون المجموعة انتهت تماما، وانتقلت جميع حقوقها والتزاماتها إلى البنك الأهلي من خلال زيادة رأس ماله المدفوع من ثلاثين مليار (30،000،000،000 ريال سعودي) إلى أربعة وأربعين مليار وسبعمائة وثمانين مليون (44،780،000،000ريال سعودي)

مدفوعة بالكامل بعد نفاذ صفقة الاندماج وتغير اسم البنك من "البنك الأهلي التجاري " إلى البنك الأهلي السعودي " ابتداء من تاريخ الاندماج [1].

2- فكرة التحول الجزئي للعمل المصرفي الإسلامي للبنك الأهلي السعودي

تعود فكرة إدراج الخدمات المصرفية الإسلامية في البنك الأهلي التجاري إلى مطلع الثمانينات من القرن العشرين، حيث تم طرح اقتراح داخل البنك يقضي بإطلاق هذه الخدمات بهدف جذب المزيد من الودائع. غير أن هذا المقترح لم يلق قبولًا في حينه، نتيجة لعدم وضوح الأطر الشرعية اللازمة لتطبيق مثل هذا النوع من المعاملات. ورغم ذلك، استمرت إدارة البنك في متابعة تطورات العمل المصرفي الإسلامي، من خلال حضورها للندوات والمؤتمرات المتخصصة التي تناولت متطلبات وآليات عمل المصارف الإسلامية.

وبمرور الوقت، أصبح تطوير النشاط المصرفي الإسلامي يشكّل أولوية عملية لدى الإدارة، ما دفعها إلى استقدام أحد الخبراء المتخصصين في هذا المجال، والذي قام بإعداد مجموعة من العقود والنماذج المستندية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. إلا أن محاولته لم تُفضِ إلى تقديم تصور فكري متكامل يوضح كيفية التطبيق العملي ومدى توافق العمليات مع الضوابط الشرعية.

وفي تلك الفترة، طُرحت فكرة تأسيس فرع إسلامي واحد يكون بمثابة نموذج تجريبي مشترك بين جميع المصارف في المملكة العربية السعودية، على أن يُمول برأسمال تشارك فيه تلك المصارف، ويُستخدم كمركز اختبار للعمليات المصرفية الإسلامية. غير أن الفكرة قوبلت بالرفض من بعض البنوك، ما أدى إلى إلغائها كسابقاتها من المقترحات.

ومنذ ذلك الحين، تبنّى البنك الأهلي التجاري بمفرده مهمة إدخال الخدمات المصرفية الإسلامية ضمن استراتيجيته المؤسسية، وفي عام 1987، أطلق أول نافذة إسلامية ضمن هيكله، تمثلت في صندوق استثماري متوافق مع الشريعة الإسلامية عُرف باسم "صندوق المتاجرة العالمية للسلع"، وكان

[1] الموقع الرسمي للبنك الأهلي التجاري السعودي، ، http ://alahli .com تاريخ الإطلاع 2025/05/03.

يقوم على عمليات المرابحة في تجارة السلع الدولية قصيرة الأجل عالية الجودة، مع استثناء الذهب والفضة والعملات.

وقد كانت هذه الانطلاقة متواضعة في بدايتها، كما أحاطها شيء من التردد لدى العملاء بسبب الغموض الذي شاب آليات عمل هذه النافذة ومصادر تمويلها. وردًا على ذلك، قام البنك بتوسيع نشاطه الإسلامي عبر افتتاح أول فرع إسلامي مستقل تابع له، وهو فرع "شارع حائل" في جدة، وقد تم تمويله بقرض شخصي من المدير العام للبنك آنذاك. وأدى النجاح الملحوظ الذي حققه هذا الفرع إلى ترسيخ القناعة لدى إدارة البنك بضرورة إنشاء إدارة مستقلة تتولى مهام تنمية وتطوير النشاط المصرفي الإسلامي داخل المؤسسة.

3- أهم المنتجات المالية الإسلامية التي يقدمها البنك الأهلي التجاري السعودي

يتم تطوير منتجات الصيرفة الإسلامية ذات المستوى العالمي والمتوافقة مع أحكام الشرع الإسلامي في

البنك الأهلي السعودي بحرص شديد تحت لإشراف الهيئة الشرعية للمصرف فهو يقدم مجموعة من المنتجات والخدمات المالية الإسلامية التي تضم كل من (المرابحة، المشاركة، السلم، الإستصناع، الإجارة المنتهية بالتملي..) بالإضافة إلى هذه المنتجات هناك منتجات مصرفية إسلامية أخرى قد تم تطويرها وتطبيقها بالبنك الأهلي التجاري وهي[1]:

أولا: بطاقة " تيسير الأهلي ": وهي بطاقة ائتمان تمكن حاملها من السحب النقدي وشراء السلع والخدمات

والدفع بعد ذلك بالتقسيط على أجال تصل إلى 15شهر، وقد تم إجازة آلية التنفيذ من هيئة الرقابة الشرعية

ثانيا: إنشاء صندوق استثمار : للمتاجرة في أسهم الشركات العالمية وفق معايير إسلامية تم اعتمادها من

هيئة الرقابة الشرعية.

ثالثا :إنشاء صناديق استثمار : تتمتع بحرية حماية رأس المال، مستندة على فلسفة بيع العربون، وتم اعتماد آلية التنفيذ من هيئة الرقابة الشرعية.

رابعا: منتج التيسير الأهلي : عبارة عن أداة مالية إسلامية جديدة، يقدمها البنك الأهلي السعودي لعملائه

الراغبين في الحصول على التمويل النقدي، عن طريق شراء المصرف سلعة أو مجموعة من السلع

[1] مصطفي إبراهيم محمد مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية _دراسة تطبيقية عن بعض البنوك السعودية_**، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006 ،ص1.

من سوق السلع الدولية والمحلية تتسم أسعارها بحركات محدودة تجنبا لمخاطر تقلبات للأسعار بالنسبة للمصرف والعميل معا وكذلك إعادة بيع هذه السلع بعد أن يتملكها العميل وكالة عنه لطرف ثالث، هذا المنتج يلبي احتياجات شريحة عريضة من عملاء البنك الأهلي التجاري الذين يرغبون في الحصول على سيولة من خلال آلية شرعية تعتمد على فقه بيع التورق.

خلاصة

مما سبق يمكن القول أن انفتاح النظام على العمل المصرفي الإسلامي سيمكن من الاستفادة مما تتيحه المصارف الإسلامية في مختلف المجالات، ففي مجال تعبئة المدخرات ستساهم المصارف الإسلامية في ترقية الادخار المحلي من خلال نشر و تنمية الوعي الادخاري بين أفراد المجتمع و في مجال التمويل سيكون للمصارف الإسلامية دور هام في توفير التمويلات اللازمة لمختلف قطاعات الاقتصاد، كتوفير التمويل للقطاع الفلاحي و للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و باقي القطاعات، و ذلك من خلال الصيغ التمويلية المعتمدة لدى المصارف الإسلامية من مشاركة و مضاربة، سلم و مزارعة و غيرها من صيغ التمويل المصرفي الاسلامي.

الفصل الثاني:

الإطار التطبيقي للصيرفة الإسلامية في الجزائر

تمهيد

ظهرت المصارف الإسلامية نتيجة لتلبية احتياجات المجتمع الإسلامي الذي لا يتعامل مع أسعار الفائدة وتستمد أسسها ومبادئها من العقيدة الإسلامية وهذا ما جعلها تصنف من أهم المؤسسات التي ظهرت في الدول الإسلامية.

تبنت الجزائر المصارف الإسلامية كونها دولة إسلامية فسمحت بإنشاء فروع لها بإقليم الجزائر كبنك البركة (1991) وبنك السلام – الجزائر – (2008) وذلك تحت ترخيص من البنك المركزي أو ما يسمى ببنك الجزائر كما تمارس هذه البنوك العمليات المصرفية المتمثلة في المنتجات التالية: المرابحة، المشاركة، المضاربة، السلم و الاستصناع وغيرها و لتشجيع الصيرفة الإسلامية في الجزائر تم فتح نوافذ إسلامية في البنوك التقليدية كخطوة إيجابية لتعزيز العمل المصرفي الإسلامي بعد أن كانت هذه الخدمات تقدم فقط من طرف بنكين هما بنك البركة وبنك السلام بغية تنويع مصادر تمويل الاقتصاد الوطني وقد جاء القانون 20-02 كمنظم ومؤطر لنظام الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

من خلال هذا الفصل سنقوم بالتطرق إلى ماهية الصيرفة الاسلامية في الجزائر من خلال نشأة الصيرفة الاسلامية في الجزائر في المبحث الأول و قراءة تحليلية للنظام 20-02 المحدد لأحكام الصيرفة الاسلامية في الجزائر في المبحث الثاني كما لا يفوتنا إلا أن نعرج على مؤشرات، متطلبات و معيقات الصيرفة الاسلامية في الجزائر في المبحث الثالث.

المبحث الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

أصبحت المصارف الإسلامية في ظل متطلبات العصر ضرورة اقتصادية لكل مجتمع إسلامي يرفض التعامل بالربا ويرغب في تطبيق الشريعة الإسلامية مما أدى بالجزائر إلى فتح مصارف إسلامية بها ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى أهم المصارف الإسلامية في الجزائر.

سنتطرق في هذا المبحث إلى نشأة وتطور بنك البركة الجزائري و بنك السلام الجزائري.

المطلب الأول: بنك البركة الجزائري

يعتبر بنك البركة الجزائري أول مصرف إسلامي يفتح أبوابه في الجزائر ليتيح فرصة العمل المصرفي الإسلامي للمتعاملين الذين يسعون إلى التعامل على أساس مبادئ الشريعة الإسلامية.

1) تعريف بنك البركة الجزائري

عرف الشيخ صالح عبد الله كامل بنك البركة على أنه مصرف إسلامي لا يتعامل بالفائدة أخذا وعطاء ويهدف إلى تنمية المجتمع الجزائري المسلم، وإلى خلق توليفة عملية مناسبة بين متطلبات العمل المصرفي الحديث وضوابط الشريعة الإسلامية[1]

2) مراحل نشأة وتطور بنك البركة الجزائري

إن فكرة إنشاء بنك البركة الجزائري تعود إلى سنة 1984 من خلال الاتصال الذي تم بين الجزائر ممثلة ببنك التنمية الريفية وشركة دالة البركة القابضة الدولية، حيث تم تقديم قرض من طرف شركة دالة القابضة للحكومة الجزائرية بلغت قيمته 30 مليون دولار الخارجية، حيث كان هذا القرض بمثابة قرض لخلق جو من الثقة بين الجزائر والمجموعة[2].

تم إنشاء بنك البركة الجزائري سنه 1990 وهذا بعد صدور قانون 10-90 المتعلق بالنقد و القرض بتاريخ 14 أفريل 1990 الذي سمح بإنشاء فروع ومكاتب أجنبية وفروع خاصة فهو نتيجة الاجتماع الرابع عشر للمصرف الإسلامي للتنمية بالجزائر في 01 مارس 1990 [3].

في 20 ماي 1991 تأسس رسميا وأصبح مؤسسة مؤهلة رسميا للقيام بكل العمليات المصرفية والتمويلية والاستثمارية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية ولقد بلغ رأس مال المصرف آنذاك 500 مليون

---

[1] مرزاقة صبرينة و درويش سهام، دراسة تحليلية لأثر المعايير الاحترازية على رحية البنوك الخاصة في الجزائر، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص اقتصاد نقدي و بنكي، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، 2020/2019، ص 89.

[2] عيشوش عبدو، تسويق الخدمات البنكية في البنوك الإسلامية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم التجارية، تخصص تسويق، جامعة الحاج لخظر، باتنة، 2009/2008، ص 58-59.

[3] كردود أسماء، المنتجات البنكية الإسلامية و دورها في تحسين تنافسية البنوك – دراسة حالة بنك البركة – مذكرة ماستر أكاديمي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير جامعة محمد العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2016/2015، ص 97.

دينار جزائري إلى 500,000 سهم قيمه كل سهم 1000 دينار جزائري موزعة بالتساوي بين كل مجموعة البركة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية وقد تم رفع رأس المال الاجتماعي في سنه 2006 إلى 2.5 مليار دينار جزائري وقد تم رفعه للمرة الثانية سنه 2009 إلى 10 ملايير دينار جزائري.

تمثلت المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري في[1]:

- 1991 تأسيس بنك البركة الجزائري.
- 1994 الاستقرار والتوازن المالي للمصرف.
- 2000 المرتبة الأولى بين المصارف ذات الرأسمال الخاص.
- 2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.
- 2006 زيادة رأس مال المصرف إلى 2.5 مليار دينار جزائري.
- 2009 زيادة ثانية لرأس مال المصرف إلى 10 مليار دينار جزائري.
- 2012 تفعيل منظومة مصرفية شاملة ومركزية مطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- 2016 الريادة في مجال التمويل الاستهلاك على مستوى القطر الجزائري.
- 2017 زيادة ثالثة لرأسمال المصرف إلى 15 مليار دينار جزائري.
- 2018 أحسن مصرف إسلامي في الجزائر للسنه السادسة على التوالي.
- 2018 من بين أحسن وحدات مجموعة البركة المصرفية من حيث المردودية.
- 2018 من أبرز البنوك على مستوى الساحة المصرفية الجزائرية.

المطلب الثاني: بنك السلام الجزائري

يعتبر بنك السلام الجزائري ثاني مصرف إسلامي يدخل السوق الجزائرية.

1) تعريف بنك السلام الجزائري

بنك السلام الجزائري هو بنك شامل يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافه تعاملاته، وهو ثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، وقد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر وذلك في سبتمبر 2008 .[2]

[1] الموقع الإلكتروني:

https://www.albaraka-bank.dz/storage/2021/06/SAAFI-2018-Etat-des-lieux-de-la-banque-islamique-en-Algerie-AL-BARAKA-BANK.pdf تاريخ الاطلاع: 2025/05/15

2 دير سعاد و اكن نجاة، واقع تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق و العلوم السياسية، تخصص قانون شامل، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2020/2019، ص 59.

2) نشأة وتطور بنك السلام الجزائري

في إطار عملية تأسيس مجموعة من مصارف السلام في البلدان العربية والإسلامية بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، اختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب، وساعد هذا الانفتاح الاقتصادي على تعزيز التقارب الجزائري الإماراتي كون جل رأس مال بنك السلام الجزائري إماراتي[1].

بدأ بنك السلام الجزائري الخاص ممارسة نشاطه في الجزائر من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ليكون بذلك ثاني مصرف إسلامي يقتحم السوق الجزائرية، ويقدر رأس مال بنك السلام الجزائري الذي تم افتتاحه الاثنين 20 اكتوبر 2008 في الجزائر ب 7.2 مليار دينار جزائري ليصبح أكبر المصارف الخاصة العاملة في منطقه شمال افريقيا ويبلغ عدد المساهمين في بنك السلام 22 مساهما معظمهم من الامارات العربية المتحدة بينما ينتمي بقيه المساهمين إلى دول مجلس التعاون الخليجي واليمن ولبنان[2].

يقدم بنك السلام خدمات للشركات وأخرى للأفراد فالأولى تتضمن العمليات المصرفية (الحساب الجاري ودفتر شيكات مجاني، خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي) والتجارة الخارجية (بوالص التحصيل، العمليات المستندية، التعهدات وخطابات الضمان المصرفية) وطرق التمويل عن طريق كل من العقود التالية: (عقد المرابحة لأمر بالشراء، عقد الإيجار، عقد السلم، عقد المضاربة وعقد المشاركة ...) والثانية تتضمن العمليات المصرفية التالية: (الحساب الجاري، دفتر شيكات مجاني وخدمة تحويل الاموال عن طريق أدوات الدفع الآلي) وحسابات الاستثمار (حسابات التوفير وحسابات الاستثمار) والخدمات (بطاقة الدفع الإلكتروني " آمنة " وخزانات الأمانات " أمان ") كما يوفر مجموعة من الخدمات المصرفية الأخرى التي تتضمن: أجهزة الصراف الآلي والدفع الآلي المنتشرة في العديد من المناطق الحيوية وخدمات المصرفية عن بعد وخدمة الايميل " سويفت " وخدمة الدفع عبر الانترنت.

1 دير سعاد و اكن نجاة، مرجع سابق، ص 61

2 عدنان محيريق، التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، جامعة الوادي، ص66.

المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية وفقا للنظام 20-02

جاء النظام 20-02 الملغي لنظام لنظام 18-02 الخاص بالصيرفة التشاركية. ينص هذا النظام على تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية يضم 23 ماده تنص المادتان (1 - 2) على تعريف الصيرفة الإسلامية والعمليات البنكية وتحديد شروطها والمادة (3) فتضم الجانب التنظيمي للبنوك والمؤسسات التي ترغب في تقديم المنتجات الصيرفة الإسلامية أما المواد (4 - 5 - 6 - 7 - 8 - 9 - 10 - 11 - 12) فإنها تخص العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية ومفهوم الصيغ، أما المواد (13 - 14 - 15 - 16) فهي تنص على القواعد والشروط التي يجب أن تتقيد بها البنوك والمؤسسات التي تريد تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية.

من خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى المطالب التالية:

- المطلب الأول: تعريف وأهداف النظام 20-02.
- المطلب الثاني: عمليات وشروط ممارسة الصيرفة الإسلامية على ضوء النظام 20-02.

المطلب الأول: تعريف وأهداف النظام 20-02

ظهر هذا النظام يحمل في مواده العديد من الشروط والقواعد من أجل تحقيق عدة أهداف مرجوة، في هذا المطلب يتم التعرف على هذا النظام وأهم أهدافه.

أولا: تعريف النظام 20-02

نظام رقم 20-02 مؤرخ في رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 الصادرة في العدد 16 من الجريدة الرسمية من طرف بنك الجزائر المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية، وذلك من أجل تشجيع وخلق بيئة ملائمة لتطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر[1].

وقد ألغى هذا النظام أحكام النظام 18-02 الذي استخدم مصطلح التشاركية بدلا من الصيرفة الإسلامية واتبع هذا النظام التعليمة 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية والمحددة للإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك والمؤسسات المالية[2].

---

1 العرابي مصطفى و طروبيا ندير، توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق و متطلبات النجاح في ضوء النظام 20-02، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، جامعة طاهري محمد – بشار جامعةأحمد دراية – أدرار، الجزائر، 2020 ص 256.

2 ميلود بن حوحو، قراءة أحكام النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية- و التعليمة 03/20 المؤرخة في 02 أفريل 2020 المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و المحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، المجلة الجزائرية لقانون الأعمال، العدد 1، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، الجزائر، 2020 ص 86.

يمكن القول أن النظام 20-02 في مواده الأولى صريح وشامل حيث كانت استخدام مصطلح الصيرفة الإسلامية أفضل من النظام الملغى 18-02 الذي وظف مصطلح الصيرفة التشاركية.

ثانيا: أهداف النظام 20-02

بالاعتماد على نص المادة الأولى من النظام 20-02 فانه يهدف إلى تحقيق ما يلي[1]:

- ✓ تحديد العمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية.
- ✓ تحديد العواقب القواعد المطبقة عليها.
- ✓ تحديد شروط ممارسة العمليات المصرفية الإسلامية من قبل البنوك والمؤسسات المالية في الجزائر.
- ✓ تحديد شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر.

المطلب الثاني: عمليات ومنتجات الصيرفة الإسلامية وشروط ممارستها وفق النظام 20-02

هذا النظام نص في مواده على عمليات ومنتجات الصيرفة الإسلامية، ووضع شروط وقواعد يجب على البنوك والمؤسسات المالية التقيد بها.

أولا: عمليات ومنتجات الصيرفة الإسلامية في النظام 20-02

حددت المادة 04 من النظام 20-02 ثماني عمليات بنكية متعلقة بالصيرفة الإسلامية وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار.

لقد تم زيادة عملية واحدة عما كان منصوص عليه في المادة (02) من النظام 18-02 وهي صيغة الودائع في حسابات الاستثمار، بالإضافة إلى أن الصيغ جاءت معرفة في المواد النظام 20-02 على عكس النظام 18-02 الذي لم يقم بتعريفها.

يمكن تقسيم عمليات الصيرفة الإسلامية إلى ثلاث مجموعات أساسية بناء على أهم الخصائص المشتركة والمرتبطة بموضوعها و هي :

- ❖ عمليات الصيرفة الإسلامية لتمويل الاستثمار
- ❖ عمليات الصيرفة الإسلامية لتمويل اقتناء الأصول
- ❖ عمليات الصيرفة الإسلامية المبرمة مع العميل المودع[2].

---

1 بوحيضر رقية، دراسة تحليلية للنظام 20-02 الخاص بشبابيك الصيرفة الإسلامية في الجزائر و عوامل تطويرها على ضوء التجربة الماليزية، حوليات جامعة الجزائر1، المجلد 35، العدد 04، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، ، 2021 ص 413.

2 بلقاسمي سليم، عمليات الصيرفة الإسلامية على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02 مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 01، جامعة بن خدة بن يوسف، الجزائر، 2020 ص 96.

1) عمليات الصيرفة الإسلامية لتمويل الاستثمار

تشمل أربع صيغ إسلامية تتمثل في المشاركة والمضاربة، الاستصناع والسلم وهي العمليات الواردة على الاستثمار أو الصناعة أو العمل.

أ) صيغة المشاركة

عرفها النظام 20-02 في المادة (6) على أنها "عقد بين بنك أو مؤسسة مالية وواحد أو عدة أطراف بهدف المشاركة في رأس مال مؤسسة أو في مشروع أو عمليات تجارية من أجل تحقيق أرباح[1]".

ب) صيغة المضاربة

عرفت في المادة (7) من النظام 20-02 على أنها "عقد يقدم بموجبه بنك أو مؤسسة مالية المسمى ≤ مقرض الأموال ≤ رأس المال اللازم للمقاول الذي يقدم عمله في مشروع من أجل تحقيق أرباح[2]".

ج) صيغة السلم

عرف في المادة (09) من النظام 20-02 على أنه "عقد يقوم من خلاله البنك أو المؤسسة المالية الذي يقوم بدور المشتري بشراء سلعة التي تسلم له آجلا من طرف زبونه مقابل الدفع الفوري والنقدي[3]".

د) صيغة الاستصناع

عرفه النظام 20-02 في المادة (10) على أنه "عقد يتعهد بمقتضاه البنك أو المؤسسة المالية بتسليم سلعة إلى زبونه صاحب الأمر أو بشراء لدى مصنع سلع ستصنع وفقا لخصائص محددة و متفق عليها بين الأطراف بسعر ثابت ووفقا لكيفيات تسديد متفق عليها مسبقا بين الطرفين[4]".

2) عمليات الصيرفة الإسلامية لتمويل اقتناء الأصول.

تشمل هذه المجموعة صيغتين تتمثلان في المرابحة والإجارة.

---

1 المادة (06) من النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 33.

2 المادة (07) من النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 33.

3 المادة (09) من النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 34.

4 المادة (10) من النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 34.

أ) صيغة المرابحة

حسب المادة (05) من النظام 20-02 فالمرابحة هي "عقد يقوم بموجبه البنك أو المؤسسة المالية ببيع لزبون سلعة معلومة، سواء كانت منقولة أو غير منقولة، يملكها البنك أو المؤسسة المالية بتكلفة اقتنائها مع إضافة هامش ربح متفق عليه مسبقا وفقا لشروط الدفع المتفق عليها بين الطرفين[1]".

ب) صيغة الإجارة

عرفتها المادة (08) من النظام 20-02 هي "عقد إيجار يضع من خلاله البنك أو المؤسسة المالية المسمى ≥ المؤجر ≤ تحت التصرف الزبون المسمى ≥ المستأجر ≤ وعلى أساس الإيجار سلعة منقولة أو غير منقولة يملكها البنك أو المؤسسة المالية لفترة محدة مقابل تسديد إيجار يتم تحديده في العقد[2]".

3) عمليات الصيرفة الإسلامية المبرمة مع العميل المودع رب المال

هذه المجموعة تخص كلا من حسابات الودائع والودائع في حسابات الاستثمار

أ) صيغة حسابات الودائع

حسب النظام 20-02 في المادة (11) عرفت صيغة حسابات الودائع على أنها "حسابات تحتوي على أموال يتم إيداعها في بنك من طرف أفراد وكيانات مع الالتزام بإعادة هذه الأموال أو ما يعادلها إلى المودع أو إلى شخص آخر معين عند الطلب أو حسب شروط متفق عليها مسبقا[3]".

من أنواع حسابات الودائع: الحسابات الجارية وحسابات الادخار أشارت اليهم التعليمة 20-03 في المواد (51 – 52).

ب) الودائع في حسابات الاستثمار

1 المادة (05) من النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 34.

2 المادة (08) من النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 34.

3 المادة (11) من النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 34.

عرفها النظام 20-02 في المادة (12) بأنها " توظيفات لأجل تترك تحت تصرف البنك من طرف مودع لغرض استثمارها في تمويلات إسلامية وتحقيق أرباح[1]".

أنواع الودائع في حسابات الاستثمار

و هي نوعان[2]:

- **الودائع في حسابات الاستثمار المطلقة:** هي الودائع الموضوعة في إطار عقد المضاربة، دون أي قيود خاصة على البنك فيما يتعلق باستخدام هذه الودائع.
- **الودائع في حسابات الاستثمار المقيدة:** هي الودائع التي يجب طبقا للاتفاق المبرم بين الطرفين أن تحترم الشروط التي يطلبها المودع فيما يتعلق باستخدام هذه الودائع.

هذه الصيغ جاءت في التعليمة 03/20 من المادة (3) إلى (60) وتم تعريفها ووضع شروطها وأنواعها.

لقد جاءت أغلب التعريفات منضبطة وفق أحكام الشريعة الإسلامية باستثناء صيغة المضاربة، فمصطلح ≥ مقرض الأموال ≤ يتناقض مع مفهوم المضاربة الفقهية، لأن الإقراض يكون متبوعا بضمان رأس المال أما المضاربة الفقهية فلا يضمن فيها المضارب رأس المال إلا بالتعدي والتقصير.

ومن وجهة نظر خاصة فإن النظام 20-02 قام بتحديد عمليات ومنتجات الصيرفة الإسلامية و إعطاء مفهوم لها بالإضافة إلى شروطها و أنواعها في التعليمة 20-03 وهو شيء إيجابي للصيرفة الإسلامية حتى تستطيع البنوك الإسلامية تقديم خدمات جيدة وجذب عملاء أكثر إلى أن حصر الصيغ في ثمانية صيغ فقط وعدم وضع جميع الصيغ الإسلامية مثل المزارعة والمساقاة التي تناسب العمل الفلاحي في الجزائر كما ان حصر الصيغ يؤثر سلبا على الصيرفة الإسلامية.

---

1 المادة (12) من النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 34.

2 المادة (55) من التعليمة 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020، المعرفة للمنتجات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية المحددة للإجراءات و الخصائص التقنية لتنفيذها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، صادرة عن بنك الجزائر، 2020، ص 21.

ثانيا: شروط ممارسة الصيرفة الإسلامية في النظام 20-02

أشارت بعض مواد القانون 20-02 إلى إمكانية ممارسة الصيرفة الإسلامية من قبل البنوك والمؤسسات المالية عن طريق إنشاء شبابيك خاصة مخصصة لتقديم منتجات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، وذلك كما ورد في المواد (13، 14، 15، 16). وقد نصّت هذه المواد على مجموعة من القواعد والشروط التنظيمية التي يتوجب على المؤسسات المالية الالتزام بها، ومن بينها ضرورة التقدم بطلب للحصول على **ترخيص مسبق**، ويُشترط قبل تقديم هذا الطلب الحصول على **شهادة المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية** للمنتجات التي تنوي المؤسسة تقديمها.

ويُلاحظ أن هذه الصيغة جاءت مغايرة لما نص عليه النظام السابق رقم 18-02، الذي تضمن في المادة (04) ترتيبًا معكوسًا يتمثل في ضرورة الحصول أولًا على الترخيص، ثم يلي ذلك الحصول على شهادة المطابقة الشرعية.

ومن وجهة نظرنا، فإن التعديل الذي جاء به المشرّع في النظام 20-02 يُعدّ خطوة صائبة ومنسجمة مع منطق الضبط الشرعي، حيث يُفضل التأكد من مطابقة المنتجات المصرفية لأحكام الشريعة الإسلامية قبل منح الترخيص الرسمي، بما يضمن سلامة التطبيق العملي والتزام المؤسسات المالية فعليًا بمقتضيات الصيرفة الإسلامية منذ اللحظة الأولى لانطلاق نشاطها.

1) الحصول على شهادة المطابقة لاحكام الشريعة الإسلامية

لا يمكن للبنك أو المؤسسة المالية الراغبة في طرح منتجات الصيرفة الإسلامية ضمن عملياتها البنكية المقدمة للجمهور مباشرة نشاطها إلا إذا حازت على موافقة الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية[1].

هذا ما نصت عليه المادة (14) من النظام 20-02: " قبل تقديم طلب الترخيص لدى بنك الجزائر لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة المطابقة لأحكام الشريعة تسلم له من طرف الهيئة الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية[2]".

1 عبد النور نوي، الصيرفة الإسلامية وفق أحكام النظام 20-02، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 01 جامعة خميس مليانة 2021، ص 413.

2 المادة (14) من النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 34.

إذا ينبغي الحصول على شهاده المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية قبل تقديم طلب الترخيص بحيث تصبح الشهادة جزء من الطلب المقدم وتكون مسلمة من طرف الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية[1].

2) إنشاء الهيئة الشرعية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية

تم انشاء الهيئة بموجب القرار 20-01 الصادر من المجلس الاعلى حيث تنص المادة (01) منه "تنشأ على مستوى المجلس الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية ويشار لها في هذا المقرر بالهيئة[2]".

نشأت هذه الهيئة 2020/04/01 من طرف المجلس الإسلامي الأعلى ومن أبرز مهام هذه الهيئة حسب المادتين (1 – 2) من المقرر 20-01 ما يلي[3]:

- ✓ تقويم مدى مطابقة المنتجات التي تعرضها الجهات الرسمية والبنوك والمؤسسات المالية المعتمدة لأحكام الشريعة الإسلامية وإصدار شهادة لذلك.
- ✓ مراجعة عقود وصيغ التمويل ومختلف المعاملات المالية الإسلامية التي اعتمدتها هيئات الرقابة الشرعية للبنوك والمؤسسات المالية بخصوص مدى التزامها بالأحكام الشرعية.
- ✓ البحث عن حلول لكل الاشكالات العملية التي تطرح بمناسبة تطبيق أية صيغة أو منتج مصرفي أو مالي إسلامي، سواء بسبب عدم الوضوح أو التعارض مع صيغ أو منتجات أخرى، أو التعارض مع دليل شرعي.

للحصول على شهادة المطابقة الشرعية فإن البنك أو المؤسسة المالية التي تعتزم تسويق المنتجات المصرفية الإسلامية تقدم ملفا يتم ايداعه لدى مكتب رئيس الهيئة يتكون من[4]:

- طلب رسمي للحصول على شهاده المطابقة الشرعية للمنتج والإجراءات العملية الخاصة بتسويقه والعقود والصيغ المطلوب تقويمها.
- المستندات التعاقدية المتعلقة بتنفيذ المعاملة.

---

1 عبد العزيز قادري و عبد الحميد سويدي، النظام القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر، مذكرة ماستر، تخصص قانون أعمال، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، الجزائر، 2021، ص 19.

2 المادة (01) من المقرر 20-01 المؤرخ في 07 شعبان 1441 الموافق لـ 01 أفريل 2020، المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المصرفية الإسلامية الصادر عن المجلس الإسلامي الأعلى، ص 02.

3 المادة (02) من المقرر 20-01 المؤرخ في 07 شعبان 1441 الموافق لـ 01 أفريل 2020، المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المصرفية الإسلامية الصادر عن المجلس الإسلامي الأعلى، ص 02.

4 عبد العزيز قادري و عبد الحميد سويدي، مرجع سابق، ص 22.

- الإجراءات المالية والإدارية والتنظيمية والتقنية المكتوبة التي تمكن من التحقق من الفصل بين المعاملات المصرفية الإسلامية والمعاملات المصرفية التقليدية في البنوك والمؤسسات المالية التي تعرف هذه المنتجات عبر شبابيك متخصصه وغيرها.
- أي معلومات أو وثائق تراها الهيئة ضرورية لإصدار التصريح بالمطابقة الشرعية للمنتج.

يوجه طلب الحصول على شهاده المطابقة الشرعية إلى رئيس الهيئة لإبداء الرأي الشرعي فيه وإصدار شهادة المطابقة الشرعية مما يعني أن رئيس المجلس الإسلامي الأعلى هو الذي يترأس هذه الهيئة وتقوم بدراسة الملف وتقدم تقريرا تقويميا حول مدى مطابقة المنتجات والاجراءات العملية والعقود ذات الصلة لأحكام الشريعة الإسلامية واقتراح التعديلات اللازمة عند الاقتضاء، وتصدر الهيئة رأيها في شكل شهادة المطابقة الشرعية النهائية أو المشروطة أو بعدم المطابقة في أجل لا يتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع الملف ويكون رأيها ملزما لهيئات الرقابة الشرعية التي تنشئها البنوك والمؤسسات المالية[1].

3) إنشاء هيئة الرقابة الشرعية

نصت عليها المادة (15) من النظام 20-02 حيث يتوجب على البنك في إطار ممارسة العمليات المتعلقة بالصيرفة الإسلامية أن ينشئ ضمن هياكله هيئة متخصصة في الرقابة الشرعية تتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من طرف الجمعية العامة[2].

مهام هيئة الرقابة الإسلامية

تتمثل مهام هيئة الرقابة الإسلامية في[3]:

- المساهمة في تطوير منتجات جديدة و إعداد نماذج العقود المتعلقة بها وكذا الاطلاع على الحملات الإشهارية للتأكد من مطابقتها لأحكام الشريعة الإسلامية.
- التعرف على المخاطر الشرعية المحتملة الوقوع بالنسبة لعملياتها و أنشطتها.
- تدريب وتكوين الكوادر للمؤسسة حول فلسفة عمل البنوك الإسلامية و منتجاتها.
- الجواب على استفسارات عملاء المؤسسة و أعوانها.

المطلب الثالث: تقييم النظام 20-02

1 عبد النور نوي، مرجع سابق، ص 415

2 المادة (15) من النظام 20-02 المؤرخ في 20 رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020، المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية و قواعد ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020، ص 34.

3 محمد لعناني و أسماء حوفاني، مدى التزام نظام الصيرفة الإسلامية بمبادئ العمل المصرفي الإسلامي دراسة تحليلية للنظام 02/20، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 08، العدد 02 جامعة الشهيد حمة لخظر – الوادي 2020، ص 133.

أتى النظام 20-02 بعدة مواد تحمل هذه المواد مجموعة من القوانين والشروط التي يجب على المؤسسات والبنوك التقيد بها كما جاءت هذه المواد بإيجابيات للصيرفة الإسلامية إلا أنها تحمل عدة نقائص يجب على المشرع الجزائري إدراكها.

ايجابيات ونقائص نظام 20-02[1]

1) ايجابيات نظام 20-02

يمثل القانون رقم 20-02 أول نص قانوني رسمي في الجزائر يعالج بشكل صريح ومنظم موضوع الصيرفة الإسلامية، ويُعد ذلك مكسبًا كبيرًا لهذه الصناعة وخطوة جوهرية نحو توطينها وتعزيز وجودها ضمن النظام المالي الوطني. فقد خصّص هذا النظام حيزًا مهمًا لمعالجة موضوع **شبابيك الصيرفة الإسلامية**، من حيث الأطر **الشرعية والتنظيمية**، وتحديد **المنتجات المسموح بتقديمها**، والضوابط اللازمة لضمان **الاستقلالية المالية والإدارية** لهذه الشبابيك ضمن البنوك التقليدية.

وقد ساهم هذا الإطار القانوني في رفع الكثير من الغموض الذي كان يحيط بالصيرفة الإسلامية في الجزائر، خاصة ما يتعلق بمشروعية المنتجات وآليات العمل، مما ساعد في تعزيز **ثقة العملاء** وشجعهم على التعامل مع هذه النوافذ الجديدة بثقة أكبر.

ومن بين أهم المستجدات التي جاء بها هذا القانون، تأسيس **الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية**، إلى جانب إلزام كل بنك بإنشاء **هيئة رقابة شرعية داخلية**، الأمر الذي يُعزّز من مصداقية العمل المصرفي الإسلامي، ويمنح **المدخرين والمستثمرين** مزيدًا من الاطمئنان بشأن مشروعية المنتجات والخدمات المعروضة.

كما ألح النظام الجديد على ضرورة **الفصل التام والإلزامي** بين الشبابيك الإسلامية وبقية هياكل المصرف التقليدي، إداريًا وماليًا ومحاسبيًا، ضمانًا لعدم اختلاط الأموال الربوية بالأموال المتحصلة من أنشطة الصيرفة الإسلامية، وهو ما يُعد التزامًا شرعيًا وأخلاقيًا لا يمكن التغاضي عنه لضمان نزاهة المعاملات وحمايتها من الشبهات.

2) نقائص نظام20-02

1 بوحيضر رقية، مرجع سابق، ص 417-418

رغم أهمية النظام 20-02 واعتباره خطوة قانونية نوعية في سبيل تأطير نشاط الصيرفة الإسلامية في الجزائر، إلا أنه لا يخلو من بعض الملاحظات الجوهرية التي يمكن عرضها كما يلي:

1. **استعمال مصطلحات تقليدية في سياق إسلامي:**

ورد في المادة (7) تعريف للمضاربة استخدم فيه مصطلح "مُقرض الأموال" للإشارة إلى "رب المال"، وهو تعبير لا يتماشى مع المفهوم الشرعي لعقد المضاربة الذي يقوم على المشاركة في الربح لا الإقراض، ما قد يسبب خلطًا بين الصيرفة التقليدية والإسلامية.

2. **غياب الإشارة إلى اقتسام الخسارة:**

عند الحديث عن صيغ التمويل الإسلامي كالمضاربة والمشاركة، اقتصر النظام على ذكر "اقتسام الربح"، دون التطرق إلى "اقتسام الخسارة"، رغم أن أحد أهم مبادئ هذه العقود في الفقه الإسلامي هو المشاركة في الربح والخسارة معًا، وهو ما قد يفتح الباب لتأويلات غير دقيقة.

3. **إغفال تحديد طبيعة رأس المال:**

لم يتطرق النظام بوضوح إلى مسألة رأس المال الذي تنطلق به الشبابيك الإسلامية، من حيث طبيعته القانونية ومصدره، وهل هو مستقل تمامًا عن أموال البنك التقليدي أم لا، ما يترك فراغًا تنظيميًا، خاصة وأن الموضوع قد تُرك للتفاهم بين البنوك والهيئة الشرعية، دون نص صريح ملزم.

4. **غياب العلاقة التنظيمية مع بنك الجزائر:**

لم يوضّح النظام طبيعة العلاقة بين شبابيك الصيرفة الإسلامية وبنك الجزائر، مما يفترض خضوعها تلقائيًا لأحكام قانون النقد والقرض، بما فيها نسب السيولة والاحتياطي الإلزامي، وأدوات السياسة النقدية، الأمر الذي يجعل هذه الشبابيك تواجه نفس الإكراهات التي تواجهها البنوك الإسلامية المستقلة، دون مراعاة خصوصية نشاطها.

5. **فصل الصيرفة الإسلامية عن البيئة المالية الإسلامية الأشمل:**

يبدو من قراءة النظام أن الصيرفة الإسلامية تُقدَّم كأنها قطاع مستقل ومنعزل، في حين أن التجربة الدولية تثبت أن نجاح الصيرفة الإسلامية يرتبط بوجود منظومة مالية متكاملة

تشمل أدوات تمويل إسلامية أخرى مثل **الصكوك، سوق الأسهم المتوافقة مع الشريعة، والتأمين التكافلي،** وهي عناصر غابت عن المعالجة في هذا النص.

6. **غموض في الهيكل التنظيمي للهيئة العليا للإفتاء:**

لم يفصح النظام عن هيكل الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية الإسلامية، من حيث تكوينها، مدة عضوية أعضائها، وآلية تعيينهم أو عزلهم، مما يضعف من شفافية أعمالها ويؤثر على استقلاليتها.

7. **تقييد دور هيئة الرقابة الشرعية في البنوك:**

حصر النظام وظيفة هيئات الرقابة الشرعية في البنوك في مجرد مراقبة تطبيق قرارات الهيئة العليا، دون تمكينها من الاجتهاد أو إصدار فتاوى مستقلة، وهو ما يقيّد تطور الصناعة المالية الإسلامية على مستوى الابتكار والمرونة الفقهية.

8. **ضعف الإلزام بالشفافية تجاه العملاء:**

لم ينص النظام صراحة على ضرورة تزويد العملاء بمعلومات واضحة حول كيفية احتساب العمولات، وتكاليف العمليات، وآليات التسعير، وهو ما يؤثر سلبًا على مبدأ الشفافية ويضعف ثقة المتعاملين في المؤسسات المالية الإسلامية.

المبحث الثالث: مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

راهنت الحكومة الجزائرية منذ 2020 على تفعيل قطاع الصيرفة الإسلامية للمساهمة في احتواء السوق الموازية، وبحثا عن مصادر تمويل بنكية جديدة لتعزيز موارد الخزينة العمومية، على خلفية تراجع أسعار النفط حينها، إضافة إلى آثار الانكماش الاقتصادي لجائحة كورونا.

المطلب الأول: مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

1-تطور سوق الصيرفة الإسلامية في الجزائر بعد 2020:

شهدت الصيرفة الإسلامية في الجزائر منذ إطلاقها الرسمي في أوت 2020 ديناميكية متزايدة، تَجسّدت في انتعاش ملحوظ للسوق وتوسّع في قاعدة المتعاملين، سواء من الأفراد أو المؤسسات. فقد بدأت البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في استقبال طلبات متزايدة من العملاء الراغبين في التعامل وفق الصيغ الشرعية، مما ساهم في تنشيط سوق المنتجات المصرفية الإسلامية وتنويع الخدمات المقدّمة.

وقد عرفت منتجات الصيرفة الإسلامية منحى تصاعديًا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعة بتنامي الطلب والعرض، حيث ارتفعت الموارد المالية المحصّلة في إطار هذا النشاط لتتجاوز **800مليار دينار جزائري** مع نهاية سنة 2023، وهو ما يعكس ثقة متزايدة في هذا النموذج المصرفي من قبل المدّخرين والمستثمرين.

وتُشير التقديرات الإحصائية إلى أن **حصة ودائع الصيرفة الإسلامية** مقارنة بإجمالي ودائع القطاع البنكي قد تضاعفت أربع مرات خلال سنة 2023 مقارنة بالسنوات السابقة، ما يدل على إقبال واسع النطاق على هذا النمط من الخدمات.

في السياق ذاته، شهد **قطاع التأمين التكافلي**، الذي تم إطلاقه سنة 2021، نموًا لافتًا خلال السداسي الأول من سنة 2023 بنسبة قاربت **77%**، حيث تجاوز **رقم أعماله 93 مليار دينار جزائري** إلى غاية سبتمبر من نفس السنة، مقابل **48.4مليار دينار فقط في نهاية 2022**، مما يعكس تسارع وتيرة انخراط السوق الجزائري في منظومة المالية الإسلامية بكل مكوناتها.[1]

2-تطور البنية المؤسسية للصيرفة الإسلامية في الجزائر:

في أعقاب إطلاق الصيرفة الإسلامية رسميًا سنة 2020، بدأت تتشكل تدريجيًا **بنية مؤسسية متميزة** لهذا القطاع المصرفي، انعكست من خلال بروز استقلالية واضحة للأموال المودعة في الحسابات الإسلامية، بعيدًا عن المنظومة التقليدية. وقد ساهم في ذلك استحداث **مديريات خاصة بالصيرفة الإسلامية**، وإنشاء **شبابيك متخصصة ووكالات حصرية**، إلى جانب نشاط **بنوك تعتمد حصريًا الصيرفة الإسلامية**، في انسجام تام مع ما ينص عليه **القانون النقدي والمصرفي الجديد**، الذي يهدف إلى ضمان **فصل تام بين الأموال الشرعية والأموال التقليدية** داخل القطاع المصرفي.

وحسب تقديرات بنك الجزائر، فإن **12بنكًا من مجموع 20 بنكًا** تنشط حاليًا في تقديم منتجات وخدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية، وهو ما يعكس اتساع دائرة الانخراط في هذا التوجه. وقد بلغ عدد الوكالات البنكية الإجمالية **1626وكالة**، منها **1226وكالة عمومية** و **400وكالة تابعة للبنوك الخاصة.**

أما فيما يخص الوكالات المخصصة حصريًا للصيرفة الإسلامية، فقد بلغت **69وكالة مع نهاية سنة 2022**، مقابل **58وكالة فقط في نهاية 2021**، مما يدل على تصاعد وتيرة التوسع. من بين هذه الوكالات، سجلت **البنوك العمومية 10 وكالات إسلامية**، بينما توزعت **59وكالة على البنوك الخاصة**، منها **54وكالة تعود لبنكين متخصصين في الصيرفة الإسلامية**، و **5وكالات ضمن بنوك تجارية تقليدية** .كما شهدت سنة 2023 توسعًا إضافيًا، مع افتتاح **أكثر من 67 شباكًا إسلاميًا جديدًا**، ليصل العدد الإجمالي إلى **107 شبابيك بنكية إسلامية.**

وتفيد الإحصائيات الصادرة عن **جمعية البنوك والمؤسسات المالية** بأن سوق الصيرفة الإسلامية قد شهد تطورًا ملحوظًا، مدفوعًا بتزايد الطلب وتنوع المنتجات، حيث قدّرت **قيمة الودائع الإسلامية لدى البنوك**

1 حفيظ صواليلي، هل نجحت الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟ الموقع الالكتروني الخبر، تاريخ الاطلاع: 25-05-2025

العمومية والخاصة بأكثر من 800 مليار دينار جزائري، تم جمعها عبر **أكثر من 600 نقطة بيع**، تشمل وكالات متخصصة ونوافذ إسلامية ضمن الوكالات الكلاسيكية المنتشرة عبر التراب الوطني.

ويُعزى هذا الانتعاش إلى الإطار التنظيمي الذي تم وضعه سنة 2020، والمتمثل في:

- **النظام 20-02** :الذي يحدد طبيعة العمليات البنكية الإسلامية والضوابط الخاصة بها.
- **التعليمة 20-03** :التي تُعرّف المنتجات البنكية الإسلامية وتفصّل الإجراءات والخصائص التقنية لتنفيذها.

وقد تم تعزيز هذا الإطار بصدور **القانون النقدي والمصرفي الجديد في جوان 2023**، الذي تضمّن إجراءات إضافية تهدف إلى **دعم استقلالية الصيرفة الإسلامية** وتشجيع **إنشاء بنوك متخصصة** بالمنتجات الإسلامية، في خطوة ترمي إلى تأسيس بيئة متكاملة ومستدامة لهذا القطاع المصرفي الواعد.

3-تحليل صيغ التمويل المعتمدة في بنكي البركة والسلام لسنة 2020:

يتضح من خلال البيانات الإحصائية لسنة 2020 أن كلًا من **بنك البركة** و**بنك السلام** في الجزائر يعتمدان مجموعة متنوعة من صيغ التمويل الإسلامي، غير أن **توزيع الأهمية النسبية لكل صيغة** يختلف بشكل كبير بين المؤسستين، مما يعكس تفاوتًا في التوجهات الاستراتيجية واختلافًا في طبيعة الطلب على المنتجات المصرفية.

أ- تمويلات بنك البركة

بنك البركة يعتمد بشكل كبير على صيغة **الإجارة** التي بلغت نسبتها **44.18%** من إجمالي التمويلات، وهي أعلى نسبة ضمن مختلف الصيغ، ما يعكس توجهًا واضحًا نحو تمويل الأصول الإنتاجية أو العقارات بطريقة الإجارة المنتهية بالتمليك.

تأتي بعدها **المضاربة بنسبة 25.36%**، وهي نسبة غير معتادة في كثير من البنوك الإسلامية، حيث أن هذا النوع من التمويل غالبًا ما يتم تحاشيه نظرًا لارتفاع مستوى المخاطرة المرتبطة به، لكن بنك البركة يبدو أنه يعتمد عليه بشكل نشط.

كما سجّلت **المرابحة** نسبة **15.36%**، وهي نسبة منخفضة نسبيًا من جهة أخرى، بلغت نسبة **السلم** 14.18%، وهي نسبة مقبولة وتدل على توجه نحو تمويل القطاع الزراعي أو الصناعي مسبقًا.

أما **الاستصناع والمشاركة** فهما الأقل استخدامًا بنسب ضئيلة بلغت **0.63%** و **0.23%** على التوالي، مما يدل على ضعف الطلب على هذه الصيغ أو تحفظ البنك في استخدامها.

ب- تمويلات بنك السلام

بنك السلام يعتمد بشكل كبير على صيغة **السلم** التي بلغت **39.86%**، وهي نسبة مرتفعة تدل على توجه قوي نحو تمويل عمليات شراء السلع والخدمات المسبقة، خاصة في قطاعي التجارة والصناعة.

تليها صيغ **البيع لأجل** و**البيع بالتقسيط** بنسبة **20%** و **12.5%** على التوالي، مما يشير إلى تنوع في تمويل السلع والخدمات، خاصة على مستوى الأفراد.

وتُسجَّل نسبة **15.5%** للإجارة، ما يعكس قبولًا متزايدًا لهذه الصيغة .

كما أن صيغ **الاستصناع 5.8 %** و**المضاربة5.2 %** و**المشاركة 1.09 %** تشكل نسبًا متواضعة لكنها تمثل جزءًا من التوجه نحو تمويل المشاريع الإنتاجية أو التشاركية.

-مقارنة واستنتاجات

- يلاحظ أن **بنك البركة يركز على الإجارة والمضاربة**، بينما **يركز بنك السلام على السلم والبيوع المؤجلة.**
- تشير النسب المسجلة إلى وجود **تباين استراتيجي بين البنكين** في اختيار الصيغ التمويلية، وفقًا لطبيعة عملائهما ونوعية المشاريع الممولة.

4-تطور التمويل الإسلامي في الجزائر خلال الفترة 2020-2022

شهد قطاع الصيرفة الإسلامية في الجزائر تطورًا ملموسًا خلال الفترة الممتدة من 2020 إلى 2022، سواء من حيث **نمو الودائع** أو **توسع المنتجات التمويلية**، مع تسجيل اختلافات واضحة بين أداء المصارف العمومية والخاصة.

أ- تطور الودائع الإسلامية

ارتفع الرصيد القائم للودائع الإسلامية من **340مليار دينار في نهاية 2020** إلى **546.7 مليار دينار في نهاية 2022**، مسجّلًا معدل نمو بـ **23.6%**سنة 2022، بعد أن بلغ **30%** في 2021.

هذا النمو يُعزى إلى توسع العرض البنكي وزيادة ثقة العملاء في الصيغ المالية الإسلامية.

- **المصارف العمومية** :شهدت ودائعها تطورًا لافتًا، حيث ارتفعت من **20.4مليار دينار** سنة 2021 إلى **64.5مليار دينار** في 2022، أي ما يزيد عن ثلاثة أضعاف، مساهمة بنسبة **42.2%**من النمو الإجمالي، ورفعت حصتها إلى **11.8%**من ودائع التمويل الإسلامي.
- **المصارف الخاصة** :استمرّت في السيطرة على السوق بنسبة **88.2%**من إجمالي الودائع، حيث نمت ودائعها بنسبة **14.3%**سنة 2022 لتبلغ **482.2مليار دينار**.

كما تهيمن **البنوك المتخصصة** في الصيرفة الإسلامية على السوق، مستحوذة على **73.3%**من إجمالي الودائع (أي 400.8 مليار دينار بنهاية 2022).

ب-حسب نوع الودائع

- بلغت **حسابات الودائع الجارية** حوالي **255.5مليار دينار** بنهاية 2022، بنمو نسبته **20.1%**.وساهمت البنوك العمومية بنسبة **89.4%**من هذه الزيادة.
- أما **الحسابات الاستثمارية**، التي تشكل **53.3%**من إجمالي ودائع التمويل الإسلامي، فقد ارتفعت من **229.3مليار دينار** سنة 2021 إلى **291.2مليار دينار** في نهاية 2022، بنمو قدره **27%**.ويعود هذا النمو بالدرجة الأولى إلى المصارف الخاصة التي استحوذت على **97.6%**من هذه الودائع.

ج- تطور المنتجات التمويلية الإسلامية

بلغ الرصيد القائم للتمويلات الإسلامية نهاية 2022 حوالي **381.7مليار دينار**، مقابل **358.3مليار دينار** في نهاية 2021، بنمو قدره **6.5%**، وهو أضعف من نمو سنة 2021 الذي بلغ .**18.5%**

- **المصارف العمومية** :رغم تحسنها الطفيف من **1.7مليار دج** إلى **5.1مليار دج**، إلا أن حصتها لا تزال متواضعة جدًا (1.3%)، وتقتصر منتجاتها على **المرابحة** و**الإجارة** فقط.
- **المصارف الخاصة** :واصلت سيطرتها بنسبة **98.7%**من إجمالي التمويل (376.6 مليار دينار).

د-توزع التمويل حسب الصيغ) 2022(

- **السَّلَم** :بلغ **150.1مليار دج** (39.3% من إجمالي التمويل)، مسجلًا نموًا بـ .**15.1%**
- **المرابحة** :تراجعت بنسبة **2.2%**لتبلغ **125.7مليار دج** .(32.9%)
- **الإجارة** :شهدت تحسنًا بـ **1.9%**وبلغت **83.6مليار دج** .(21.9%)
- أما صيغ **المشاركة، المضاربة، والاستصناع** فلا تزال الأقل استخدامًا في السوق.

يتضح أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر تسير في منحى تصاعدي، خاصة من حيث تعبئة الودائع وتوسيع الحصص السوقية للمصارف الخاصة والمتخصصة. ومع ذلك، يبرز بطء نسبي في تطور المنتجات التمويلية، خاصة في المصارف العمومية التي ما زالت في مرحلة الانطلاق. كما أن هيمنة بعض الصيغ كالسلم والمرابحة تدل على **نقص التنوع في محفظة المنتجات**، ما يدعو إلى **مزيد من الابتكار المالي** وتوسيع استخدام صيغ المشاركة والمضاربة والاستصناع، بما يخدم أهداف التنمية الاقتصادية.

فيما يلي الجدول ، مع تنظيم البيانات حسب المنتجات ونهاية كل سنة:

الجدول رقم (3): قائم منتجات التمويل

الوحدة: مليار دج

منتجات التمويل	2020	2021	2022*
المرابحة	132,3	128,4	125,7

منتجات التمويل	2020	2021	2022*
المشاركة	1,2	0,9	1,8
المضاربة	4,9	5,8	7,2
الإجارة	82,7	82,0	83,6
السلم	74,7	130,4	150,1
الاستصناع	6,6	10,7	13,4
المجموع الكلي	**302,3**	**358,3**	**381,7**
حصة المصارف العمومية	٪0,1	٪0,5	٪1,3
حصة المصارف الخاصة	٪99,9	٪99,5	٪98,7

**معطيات أولية.*

المصدر: التقرير السنوي لبنك الجزائر، 2022،.ص.63.

المطلب الثاني شروط و متطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

يتطلب نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر مجموعة من الشروط الواجب توفرها بعضها يتعلق بالجانب القانوني من تشريع و تنظيم و تعديل للقوانين السارية، و البعض منها متعلق بالجوانب الفقهية التي تعطي المصداقية الشرعية للمنتجات المالية الإسلامية المقدمة، وعوامل أخرى مرتبطة بحوكمة العمليات المصرفية، والاهتمام بتكوين المورد البشري بالتنسيق مع الجامعات والمعاهد[1].

1) **إصدار قانون يعدل ويتمم قانون النقد والقرض:** يتضمن مواد أساسية تقنن جميع المعاملات الإسلامية المعتمدة لدى المصارف التقليدية والمصارف الإسلامية أو لدى الشبابيك الإسلامية حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار عند إصدار مثل هذه التعديلات أن تكون قابلة للتطبيق على أرض الواقع من جهة ولها مرونة تتكيف مع تغير الظروف الاقتصادية للبلاد من جهة أخرى.
2) **إعادة ضبط وتنظيم العلاقة بين المصارف الإسلامية والبنك المركزي:** يتعين بلورة تصور لصياغة علاقة جديدة خصوصا في ظل تنظيم الجديد 20-02 بما يلائم ويتكيف مع طبيعة هذه المصارف التي تختلف وتتميز في نشاطها مع البنوك التقليدية، وبالتالي يتحتم على البنك المركزي أن يراجع بعض القوانين التي تنظم العلاقة بينهما.
3) **سياسة السقوف الائتمانية:** تعتبر سياسة السقوف الائتمانية المفروضة من طرف البنوك غير ملائمة لطبيعة عمل المصارف الإسلامية وتضر بها أكثر من المصارف التقليدية لأن هذه الأخيرة تقوم بإيداع فائض السيولة عندها لدى المصارف الأخرى مقابل فوائد معينة عكس المصارف الإسلامية التي تتضرر بفعل بقاء الأموال مجمدة لديها.
4) **إصدار قانون خاص بالصكوك الإسلامية:** بالنظر الى تجارب بعض الدول من خلال إصدار قوانين في مجال تطبيق الصكوك في أنظمتها المالية كدولة ماليزيا (1983) الأردن (2012) تونس (2013) السودان (1995) يمكن للجزائر أن تستفيد من التجارب السابقة بهذه الدول خصوصا التجربة الماليزية من أجل إدماج وتطبيق الصكوك في النظام المالي الجزائري وإنعاش السوق المالي الذي يعاني من ركود شديد.

وعلى غرار الكثير من الدول التي تحوز أنظمتها المالية على إطار قانوني وتشريعي للصكوك يجب على الجزائر مواكبة التطور السريع في مجال ابتكار الصناعة المالية الإسلامية ومنتجاتها المالية المتنوعة، وذلك بإصدار قانون خاص لتطبيق وتداول الصكوك الإسلامية في بورصة الجزائر وهذا

1 بن قايد الشيخ و عبادة عبد الرؤوف، تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر و متطلبات تطويرها، مجلة التنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01 جامعة غرداية 2022، ص 167-168.

تحقيقا لعدة أهداف منها تنشيط هذه البورصة التي بقيت شبه ميتة منذ إنشائها في التسعينات من القرن الماضي وهذا من خلال وضع قانون خاص بالصكوك الإسلامية وإجراء تعديلات على بعض القوانين مثل القانون التجاري، قانون الضرائب، وتعديل قانون بورصة الجزائر.

5) **إعطاء أهمية أكبر لقطاع التأمين التكافلي:** وفي هذا الإطار تضمن قانون المالية 2020 مادة قانونية متممة للمادة 103 (المادة 103 مكرر) من الامر 95-07 تسمح للشركات باعتماد التأمين التكافلي استجابة لطلبات المتعاملين الراغبين في ممارسة نشاط تأميني متوافق مع ضوابط الشريعة الإسلامية. كما تعزز قطاع التأمين التكافلي بإطار قانوني هام يحدد شروط وكيفيات ممارسة التأمين التكافلي في الجزائر من خلال مرسوم تنفيذي رقم 21 المؤرخ في 23 فيفري 2021.

6) **التكوين والتأطير:** وذلك بإدماج برامج وتخصصات للمالية الإسلامية في المعاهد والجامعات لضمان التكوين المتكامل، مع تأطير ذلك باتفاقيات بين الجامعات والمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية تسمح بإجراء تربصات وتحسين المستوى لفائدة الطلبة والأساتذة بالإضافة إلى إنشاء مركز أبحاث متخصص في الصناعة المالية الإسلامية يرصد تطوراتها ويتابع تطبيقاتها ومستجداتها على غرار الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية في المالية الإسلامية (ISRA) في ماليزيا.

المطلب الثالث: العوائق التي تقف أمام الصيرفة الإسلامية في الجزائر[1]

من بين أهم المعيقات التي تقف أمام الصيرفة الإسلامية في الجزائر نذكر ما يلي:

- **الاكتناز للأموال:** حيث أن تداول السيولة في الجزائر خارج القنوات الرسمية، و يعود ذلك إلى عقلية المجتمع الجزائري الذي يفضل الاحتفاظ بالسيولة النقدية (الاكتناز) دون أن يكون لها عائد على أن يستثمرها في المصارف، بالإضافة إلى فقدان الثقة في الجهاز المصرفي بصفة عامة.
- **افتقار المصارف الإسلامية للقوانين التشريعية و التنظيمية:** حيث لم تعرف المصارف الإسلامية أي دعم من طرف السلطات منذ فتح الباب لإنشائها في الجزائر.
- **تخلف الأسواق المالية:** فلا تزال الأسواق النقدية و أسواق رأس المال متخلفة من حيث هياكلها، كفاءاتها و كذا عدد المتدخلين فيها. بالإضافة إلى غياب الأدوات المالية الإسلامية و غياب سوق مالي إسلامي.
- **تعدد و تناقض الأحكام في المسائل الشرعية:** حيث أن الأحكام في العقيدة الإسلامية ثابتة إلى حد كبير غير أن الأحكام في فئة المعاملات كثيرة و متعددة، و هذا ما يضع المواطن الجزائري في حالة تشتت بسبب كثرة الآراء و اختلافها بين فتاوى تتباين بين تحليل بعض المعاملات المصرفية الإسلامية و بين تحريمها عند البعض الآخر.
- **ضعف البنية التكنولوجية و ضعف شبكة الأنترنت.**

1 عبد الحميد بيرم، تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مقال في جريدة البصائر بتاريخ 2022/11/29

- **ارتفاع الأقساط الضريبية على الأرباح:** حيث تواجه المؤسسات المالية الإسلامية بشكل عام و المصارف الإسلامية بشكل خاص مشاكل الهيكل الضريبي، ففي غالبية الدول الإسلامية و منها الجزائر تفرض ضرائب عالية على عوائد الاستثمار.

خلاصة

شهدت الجزائر تأخرا كبيرا في مجال الصيرفة الإسلامية ، خاصة النصوص التنظيمية حيث ظهر أول نص في 2018 النظام 18-02 الذي كان خاصا بالصيرفة التشاركية، حيث قام بوضع تنظيمات وقواعد إلا أنها لم تكن شاملة، ثم وضع النظام 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية للصيرفة الإسلامية الذي ألغى النظام 18-02 حيث جاء أشمل وأعطى للصيرفة الإسلامية قيمة في القانون الجزائري

بعد تحليل مواد هذا النظام توصلنا بدراستنا إلى أن المشرع الجزائري من خلال هذا النظام قد وفق إلى حد ما في وضع نظام للصيرفة الإسلامية، حيث قام بتعريف الصيرفة الإسلامية ومنتجات الصيرفة الإسلامية وصيغه، بالإضافة إلى شروط ممارسته، إلا أنه حاز على بعض الاختلالات.

.

خاتـــــمة

خاتـــــمة

في الختام، يمكن القول إن المسار التنظيمي لتقنين الصيرفة الإسلامية في الجزائر عرف تأخرًا ملحوظًا، حيث لم تبدأ الخطوات الفعلية إلا سنة 2018 مع صدور النظام 18-02، الذي أُلغي لاحقًا، وكان مقتضبًا ومحدودًا في 12 مادة فقط، اتسمت بالقصور والغموض. ومن أبرز الإشكالات التي شابته، غياب اشتراط شهادة مطابقة المنتجات لأحكام الشريعة الإسلامية ضمن وثائق الترخيص، والاكتفاء بتقديمها لاحقًا، بالإضافة إلى غياب التنصيص على وجود هيئات رقابة شرعية، وعدم وضوح الجهة المخولة بإصدار تلك الشهادات، فضلاً عن غياب تعريف دقيق لمنتجات الصيرفة الإسلامية.

وقد شكّل صدور النظام 20-02 نقطة تحول في تنظيم هذا النشاط، إذ جاء أكثر شمولًا ودقة، وتضمن 24 مادة عالجت معظم الثغرات السابقة، تلاه صدور التعليمة 20-03 التي عززت الإطار التنظيمي من خلال 60 مادة تناولت بالتفصيل المنتجات الإسلامية وآليات تنفيذها داخل البنوك.

ورغم أهمية هذه النصوص، إلا أنه لا يمكن اعتبارها كافية في حد ذاتها، فهي تقتصر على السماح بإنشاء شبابيك للصيرفة الإسلامية ضمن البنوك التقليدية، في حين أن الطموح يتجاوز ذلك إلى إرساء منظومة مصرفية إسلامية متكاملة، إما عبر تشريع خاص مستقل، أو من خلال إدراجها ضمن أبواب وفصول قانون النقد والقرض.

كما تجدر الإشارة إلى أن الصيرفة الإسلامية ليست مجرد أداة لاستقطاب السيولة من السوق الموازية ، بل هي جزء من نظام اقتصادي شامل قائم على مبادئ أخلاقية وتمويلية متميزة. وإذا كانت جلب الادخار هدفًا مطروحًا من قبل السلطات العمومية، فإنه لا يمثل الغاية الوحيدة من تبني هذا النموذج المالي.

اختبار فرضيات الدراسة:

- **الفرضية الأولى:**

"شهدت الصيرفة الإسلامية في الجزائر تأخرًا ملحوظًا في الانطلاق، حيث لم تظهر بشكل منظم إلا مع صدور النظام 20-02 في عام 2020".

تؤكد المعطيات التاريخية صحة هذه الفرضية، إذ أن النشاط المصرفي الإسلامي بدأ فعليًا في الجزائر منذ تسعينيات القرن الماضي من خلال فروع لبنوك أجنبية كـ *بنك البركة* و*بنك السلام*، لكن دون وجود إطار قانوني منظِّم واضح.
لم يصدر أول نص تنظيمي إلا سنة 2018 (النظام 18-02) وكان يعاني من القصور، إلى أن جاء النظام 20-02 في مارس 2020 ليؤسس لأول مرة لصيغة قانونية واضحة للصيرفة الإسلامية في شكل شبابيك ضمن البنوك التقليدية.

- **الفرضية الثانية:**

"جاء النظام 20-02 لتأطير وتنظيم العمليات البنكية الإسلامية بما يتوافق مع مبادئ الشريعة".

النظام 20-02 تضمّن في مواده الـ24 تحديدًا دقيقًا للعمليات المصرفية المتوافقة مع الشريعة مثل: المرابحة، الإجارة، السلم، الاستصناع، المشاركة والمضاربة، وحدد الإجراءات الخاصة بممارستها.
كما ألحق به التعليمة 20-03 لتفصيل المنتجات وضمان الالتزام الشرعي عبر آليات مثل الهيئة الشرعية الوطنية.

- **الفرضية الثالثة:**

"يتطلب تطبيق الصيرفة الإسلامية توفر شروط تنظيمية ومؤسساتية ملائمة".

تطبيق الصيرفة الإسلامية بنجاح في أي بلد يقتضي وجود بيئة قانونية متخصصة، موارد بشرية مؤهلة، هيئات رقابة شرعية فاعلة، ونظام محاسبي خاص.
في الجزائر، رغم صدور النصوص، لا تزال بعض الشروط غير مكتملة: مثل ضعف التكوين المتخصص، وقلة الكوادر الشرعية، وعدم استقلالية الشبابيك الإسلامية ماليًا ومحاسبيًا.

- **الفرضية الرابعة:**

"تواجه الصيرفة الإسلامية في الجزائر العديد من المعيقات، مما يستدعي العمل على تذليلها وتجاوزها لضمان نجاحها".

المعيقات متعددة:

- تأخر إصدار النصوص التنظيمية.
- غموض بعض المواد وعدم اكتمال التغطية القانونية.
- ضعف التكوين والكوادر المؤهلة.
- محدودية المنتجات المعروضة في الشبابيك.
- ضعف التنسيق بين بنك الجزائر والبنوك المعنية.

نتائج

من خلال دراستنا توصلنا إلى مجموعة من النتائج تمثلت في:

- لدى الصيرفة الاسلامية أهداف تعمل على تحقيقها تتمثل في : الأهداف الاستثمارية، التنموية و الاجتماعية.
- تتطلب الصيرفة الإسلامية العديد من المتطلبات القانونية والإدارية والتنظيمية والتزامها بالضوابط الشرعية.
- يعتمد نظام تمويل المصارف الإسلامية على عدة صيغ منها: المضاربة، المشاركة ، المرابحة.....
- تتمثل المصارف الاسلامية في الجزائر في بنكي البركة و السلام.
- يعتبر النظام رقم 20-02 المؤرخ في رجب 1441 الموافق لـ 15 مارس 2020 الصادرة في العدد 16 من الجريدة الرسمية من طرف بنك الجزائر محددا للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية.
- تمثلت منتجات الصيرفة الإسلامية حسب النظام رقم 20-02 وهي: المرابحة، المشاركة، المضاربة، الإجارة، السلم، الإستصناع، حسابات الودائع، الودائع في حسابات الاستثمار.
- لممارسة الصيرفة الإسلامية حسب النظام رقم 20-02 عدة شروط وجب العمل بها.

- شهدت ودائع التمويل الإسلامي نموًا ملحوظًا خلال الفترة 2020–2022، حيث ارتفعت بنسبة تجاوزت 60%، مع تسجيل مساهمة معتبرة للمصارف العمومية لأول مرة، وإن بقي مستواها العام ضعيفًا مقارنة بالمصارف الخاصة.
- رغم تنوع المنتجات التمويلية الإسلامية، لا تزال ثلاثة منتجات فقط (السلم، المرابحة، والإجارة) تستحوذ على أكثر من 90% من إجمالي التمويلات، مما يعكس محدودية في الابتكار المصرفي والتسويق لباقي الصيغ الشرعية.
- لا تزال المصارف الخاصة تهيمن بشكل شبه كامل على سوق التمويل الإسلامي في الجزائر، بحصة بلغت 98.7% سنة 2022، مما يُبرز ضرورة تحفيز القطاع العمومي على الانخراط الفعلي في تطوير الصيرفة الإسلامية.
- يتطلب نجاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر مجموعة من الشروط الواجب توفرها.
- هناك بعض المعيقات التي تقف أمام الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

اقتراحات البحث

- ضرورة إنشاء مصارف إسلامية أكثر في الجزائر من أجل النهوض بالنظام المصرفي الإسلامي.
- ضرورة إعادة قراءة المشرع الجزائري لأحكام النظام 20–02 المتضمن العديد من الأخطاء.
- إعادة دراسة مواد النظام 20–02 المتعلقة بصيغ التمويل الإسلامي والتوسيع فيها ليشمل جميع صيغ التمويل الإسلامي.
- التوجه نحو فتح بنوك إسلامية بدل الشبابيك مما يشجع الفرد الجزائري أكثر ويزيد من ثقته في شرعية المعاملات التي يقوم بها البنك.
- يجب على المشرع الجزائري وضع قانون يفصل فصلا تاما بين العمل في النوافذ الإسلامية والمصارف التقليدية.
- دعم الثقافة المالية الإسلامية لدى الجمهور من خلال برامج توعية عبر وسائل الإعلام، وتكوين العملاء حول طبيعة الصيرفة الإسلامية ومزاياها وأحكامها الفقهية.
- تحفيز الاستثمار في الموارد البشرية والتكوين الشرعي والمالي عبر تكوين مستمر لموظفي البنوك في مجالات التمويل الإسلامي، بالتنسيق مع الجامعات والمجالس الشرعية المتخصصة.

أفاق البحث

لقد تناول هذا البحث موضوع الصيرفة الإسلامية في الجزائر على ضوء النظام 20-02 و لا يمكن اعتباره قد أحاط بكل جوانب الموضوع وهذا ما يفتح المجال للقيام بالعديد من الدراسات من بينها:

- دور القوانين التشريعية في تسيير النظام المصرفي الإسلامي الجزائري.
- دراسة أثر الصيرفة الإسلامية على الشمول المالي في الجزائر، وتحليل كيف تساهم المنتجات الإسلامية في جذب الفئات غير المتعاملة مع البنوك التقليدية، خاصة في المناطق الريفية والمجتمعات المحافظة.
- تحليل الجدوى الاقتصادية لمنتجات التمويل الإسلامي، ودراسة الكلفة والعائد من منتجات كالسلم، الإجارة، والمضاربة مقارنة مع نظيراتها التقليدية من حيث الربحية والمخاطر.
- قياس رضا العملاء عن الخدمات الإسلامية المصرفية، وإجراء دراسة ميدانية حول مستوى رضا المتعاملين مع البنوك الإسلامية، وتحليل نقاط القوة والقصور في التجربة الجزائرية.

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب

1. أبو زيد، عبد الفتاح، *التمويل الإسلامي: المفاهيم والتطبيقات*، دار الفكر الجامعي، مصر، 2015.
2. الإدريسي، أحمد ابن محمد، *العقود والصيغ البديلة في البنوك الإسلامية*، ط 2، مركز فاطمة الفهرية للأبحاث والدراسات، فاس – المغرب، 2021.
3. بعلي، محمد الصغير، *الاقتصاد الإسلامي والنظام المصرفي*، الدار الجامعية، الجزائر، 2020.
4. الحلي، محمد حسن عبد الكريم، ساعدي، حكيم حمودة فليح، المفرجي، ثورة صادق حمادي، *المصارف الإسلامية: مفاهيم أساسية وحالات تطبيقية*، دار بغدادي للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد – العراق، 2019.
5. الخاقاني، نوري عبد الرسول، *المصارف الإسلامية: الأسس النظرية وإشكالية التطبيق*، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2011.
6. سليمان ناصر، تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر – دراسة تقييمية عامة، ط1، ألفا للنشر و التوزيع، عمان الأردن، 2022.
7. شحادة العلاونة، رانية زيدان، *إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية*، ط 1، عماد الدين للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2016.
8. العزعزي، شهاب أحمد سعيد، *إدارة البنوك الإسلامية*، ط 1، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2012.
9. العسالي، جمال، والسويسي، طه عبد الرحمن، *البنوك الإسلامية: قراءة في المبادئ والأسس وأساليب التمويل*، دار الكتب العلمية، بيروت، 2010.

10. الكفراوي، عوف محمود، *أستاذ الاقتصاد الإسلامي*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية

11. المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، *الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية*، ط 1، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، جدة – السعودية، 2004.

12. المسوي، حيدر يونس، *المصارف الإسلامية وأداؤها المالي وآثارها في سوق الأوراق المالية*، دار البازوري للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2011.

13. النسور، إياد عبد الفتوح، *البنوك الإسلامية: أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية*، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2008.

14. نهار، نايف بن، *مقدمة في الصيرفة الإسلامية*، ط 1، مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، 2020.

15. الوادي، محمود حسين، وسمحان، حسين محمد، *المصارف الإسلامية: الأسس النظرية والتطبيقات العملية*، ط 2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2008.

16. مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد، *تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية – دراسة تطبيقية عن بعض البنوك السعودية*، الجامعة الأمريكية المفتوحة، القاهرة، 2006.

ثانياً: المقالات

1. بوحسون، عبد الرحمان، "واقع الصيرفة الإسلامية في ظل التمويل التقليدي للبنوك – الصناعة المالية الإسلامية في الجزائر نموذجًا"، *مجلة حوليات*، جامعة الجزائر 1، المجلد 35، العدد 04، 2021.

2. برودي، نعيمة ويوسفي، كريمة، "مصادر واستخدامات الأموال في المصارف الإسلامية"، *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، المجلد 05، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، 2020.

3. بن قايد، الشيخ وعبادة، عبد الرؤوف، "تحديات الصيرفة الإسلامية في الجزائر ومتطلبات تطويرها"، *مجلة التنمية الاقتصادية*، المجلد 07، العدد 01، جامعة غرداية، 2022.

4. بلقاسمي، سليم، "عمليات الصيرفة الإسلامية على ضوء نظام بنك الجزائر رقم 20-02"، *مجلة نور للدراسات الاقتصادية*، المجلد 06، العدد 01، 2020.

5. محيريق، عدنان، "التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة لحالة الجزائر"، *مجلة الدراسات الاقتصادية*، المجلد 10، العدد 02، جامعة الوادي.

6. القريشي، مدحت كاظم وعبد الكريم، ميسون عبد الغني، "المصارف الإسلامية في مواجهة تحديات الأزمة العالمية"، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، العدد 32، 2012.

7. محمد، سامي، "تحليل تجربة البنوك الجزائرية في تقديم خدمات التمويل الإسلامي"، *مجلة الاقتصاد الإسلامي المعاصر*، المجلد 11، العدد 01، 2019.

8. نوي، عبد النور، "الصيرفة الإسلامية وفق أحكام النظام 20-02"، *مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية*، المجلد 04، العدد 01، جامعة خميس مليانة، 2021.

9. العرابي، مصطفى وطروبيا، ندير، "توطين الصيرفة الإسلامية في البنوك الجزائرية: تحديات التطبيق ومتطلبات النجاح"، *مجلة البشائر الاقتصادية*، المجلد 06، العدد 02، 2020.

10. صواليلي، حفيظ، "هل نجحت الصيرفة الإسلامية في الجزائر؟"، مقال في موقع *الخبر*.

ثالثاً: المذكرات الجامعية

1. عيشوش، عبدو، *تسويق الخدمات البنكية في البنوك الإسلامية*، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2009/2008.

2. كردود، أسماء، *المنتجات البنكية الإسلامية ودورها في تحسين تنافسية البنوك – دراسة حالة بنك البركة*، مذكرة ماستر أكاديمي، جامعة محمد العربي بن مهيدي – أم البواقي، 2016/2015.

3. قادري، عبد العزيز وسويدي، عبد الحميد، *النظام القانوني للصيرفة الإسلامية في الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة العقيد أحمد دراية – أدرار، 2021.

4. مرزاقة، صبرينة، ودرويش، سهام، *دراسة تحليلية لأثر المعايير الاحترازية على ربحية البنوك الخاصة في الجزائر*، مذكرة ماستر، جامعة محمد الصديق بن يحيى – جيجل، 2020/2019.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

1. بنك المشرق، الموقع الرسميhttp://www.machreqbank.com :، تاريخ الاطلاع: 2025/05/04.

2. البنك الأهلي التجاري السعودي، الموقع الرسميhttp://alahli.com :، تاريخ الاطلاع: 2025/05/03.

3. بنك البركة الجزائر، https://www.albaraka-bank.dz.

خامساً: القوانين والتنظيمات الرسمية

1. بنك الجزائر، *النظام رقم 20-02 المؤرخ في 15 مارس 2020 المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وقواعد ممارستها من طرف البنوك والمؤسسات المالية*، الجريدة الرسمية، العدد 16، 24 مارس 2020.

2. بنك الجزائر، *التعليمة 20-03 المؤرخة في 02 أفريل 2020، المتعلقة بالمنتجات الإسلامية وإجراءات تنفيذها*، 2020، المادة 55.

3. بنك الجزائر، التقرير السنوي 2022.

4. المجلس الإسلامي الأعلى، *المقرر 20-01 المؤرخ في 01 أفريل 2020، المتضمن إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المصرفية الإسلامية*.

فهرس المحتويات

قائمة المحتويات

مقدمة عامة ..... أ
مقدمة ..... أ
الفصل الأول: الإطار النظري للصيرفة الإسلامية **5**
تمهيد 6
المبحث الأول: ماهية الصيرفة الاسلامية 7
المطلب الأول: تعريف الصيرفة الاسلامية 7
المطلب الثاني : خصائص و أهداف الصيرفة الاسلامية 8
أولا: خصائص الصيرفة الاسلامية 8
ثانيا : أهداف الصيرفة الاسلامية 9
المطلب الثالث : متطلبات الصيرفة الاسلامية 10
أولا: المتطلبات القانونية و المحاسبية 11
ثانيا: المتطلبات التنظيمية 12
المبحث الثاني: صيغ التمويل في المصارف الإسلامية 13
المطلب الأول: صيغ المضاربة، المشاركة و المرابحة 13
المطلب الثاني: صيغ السلم، الإجارة و الاستصناع 15
المطلب الثالث: صيغ المزارعة و المساقاة 16
المبحث الثالث: تجارب عربية وإسلامية في مجال التحول الجزئي إلى العمل المصرفي الإسلامي 18
المطلب الأول: تجربة بنك المشرق الإماراتي 18
المطلب الثاني: تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي 19
خلاصة 22
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للصيرفة الإسلامية في الجزائر **23**
تمهيد 24
المبحث الأول: نشأة الصيرفة الإسلامية في الجزائر 25
المطلب الأول: بنك البركة الجزائري 25
المطلب الأول: بنك السلام الجزائري 26
المبحث الثاني: الصيرفة الإسلامية وفقا للنظام 20-02 28
المطلب الأول: تعريف وأهداف النظام 20-02 28

أولا: تعريف النظام 20-02 28
ثانيا: أهداف النظام 20-02 29
المطلب الثاني: عمليات ومنتجات الصيرفة الإسلامية وشروط ممارستها وفق النظام 20-02 ..29
أولا: عمليات ومنتجات الصيرفة الإسلامية في النظام 20-02 29
ثانيا: شروط ممارسة الصيرفة الإسلامية في النظام 20-02 33
المطلب الثالث: تقييم النظام 20-02 35
المبحث الثالث: مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر 37
المطلب الأول: مؤشرات الصيرفة الإسلامية في الجزائر 37
المطلب الثاني: شروط و متطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر 39
المطلب الثالث: العوائق التي تقف أمام الصيرفة الإسلامية في الجزائر 41
اختبار فرضيات الدراسة 41
خلاصة 43
خاتمة 45
نتائج 46
اقتراحات البحث 46
آفاق البحث..... 47
فهرس المحتويات..... 49

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر، وتقييم مدى توافقها مع المبادئ الشرعية والإطار القانوني المنظم لها.

وتتمثل الإشكالية في مدى قدرة البنوك الجزائرية على تفعيل الصيرفة الإسلامية وفقًا للنظام رقم 20-02 في ظل تحديات تطبيقية وتشريعية قائمة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الصيرفة الإسلامية في الجزائر لا تزال في مرحلة التأسيس، وتواجه عدة عقبات تنظيمية ومؤسساتية، لكنها تبقى تجربة واعدة في حال تطوير البيئة التشريعية وتوسيع الوعي المصرفي الإسلامي.

Abstract : This study aimed to analyze the current state of Islamic banking in Algeria and assess its compliance with Sharia principles and the governing legal framework.

The main issue lies in whether Algerian banks can effectively implement Islamic banking practices under Regulation No. 20-02, despite existing legal and operational challenges.

The study concluded that Islamic banking in Algeria is still in its foundational stage and faces several regulatory and institutional obstacles, yet remains a promising experience if supported by a developed legal environment and greater awareness of Islamic financial culture.

تم بحمد الله